

خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية "دراسة اختبارية"

د. هلال عبد الفتاح عفيفي
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ملخص

يهدف البحث الحالي إلى اختبار خصائص القوائم المالية المعدلة (Financial Restatements) في البيئة المصرية. ويختبر الباحث العديد من الخصائص، والتي تتضمن: جودة الأرباح، هيكل مجلس الإدارة، هيكل الملكية، دور الجهاز المركزي للمحاسبات، فعالية لجنة المراجعة، رأي المراجع، جودة المراجعة، الرفع المالي، الربحية، وحجم الشركة. وباستخدام عينة من الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية مكونة من 323 مشاهدة خلال الفترة 2013-2015، متضمنة 46 مشاهدة لشركات قامت بتعديل قوائمها المالية، توفر النتائج الاختبارية باستخدام نموذج للانحدار اللوجستي دليلاً على أن هناك العديد من الخصائص على علاقة بتعديل القوائم المالية. وتظهر النتائج من ناحية وجود علاقة سالبة بين جودة الأرباح، إستقلالية مجلس الإدارة، إستقلالية لجنة المراجعة، عدد إجتماعات لجنة المراجعة، حجم الشركة وتعديل القوائم المالية. من ناحية أخرى، توصل البحث إلى وجود علاقة موجبة بين كل من ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بعملية المراجعة، حجم لجنة المراجعة، رأي المراجع المتحفظ، وربحية الشركة وتعديل القوائم المالية.

المصطلحات الأساسية: القوائم المالية المعدلة، جودة الأرباح، الإستحقاقات الاختيارية، حوكمة الشركات، هيكل مجلس الإدارة، هيكل الملكية، لجنة المراجعة، رأي المراجع، جودة المراجعة.

مقدمة:

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) 'FASB' تعديل القوائم المالية بأنه "تنقيح أو إعادة النظر في القوائم المالية السابق إصدارها لتعكس تصحيحاً لخطأ ما في تلك القوائم" (SFAS No. 154, 2005: 3). كذلك، يعرف معيار المحاسبة المصري رقم (5) الصادر في عام 2006 والمعدل في 2015، والذي يعتبر ترجمة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8)، إعادة العرض بأثر رجعي بأنه: "تصحيح الإعراف والقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية كما لو كان خطأ الفترة السابقة لم يحدث أبداً" (معيار المحاسبة المصري رقم "5": 2015).

لقد أستخدم تعديل القوائم المالية في السنوات الأخيرة نتيجة للمراقبة المتزايدة من المنظمين، المشرعين، والإعلام. فقد أشار مكتب مساءلة الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية (U.S. Government Accountability Office "GAO", 2002) إلى أن عدد القوائم المالية المعدلة لم يستمر في الإزدياد فقط، ولكن خلال الفترة 1997-2002 "تقريباً شركة مساهمة تعدل قوائمها من كل 10 شركات تنشر قوائمها المالية"، وأن أسواق المال فقدت أكثر من 100 مليار دولار من القيمة السوقية في الثلاثة أيام التي تحيط بالنشر نتيجة لتعديل القوائم المالية (GAO, 2002: 03-095R). وخلال الفترة من يناير 1997 وحتى يونيو 2002، أصدرت تعديلات لـ 919 قائمة مالية صادرة من قبل 845 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أخطاء محاسبية و/أو وجود غش (GAO, 2003). مدفوعاً بتزايد قائمة فضائح الشركات المالية، فقد مرر الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية قانون ("SOX" Sarbanes-Oxley) في 30 يوليو 2002. وقد أشار (Margetis, 2004: 72) إلى أنه على الرغم من تلك الأرقام، التي تعتبر كبيرة، يمكن أن تكون أقل مما تقضيه الحقيقة عن الأثر الكلي لتعديلات الأرباح على ثروة المساهمين. وفي دراسة لاحقة لمكتب مساءلة الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية (GAO, 2006)، تبين أن عدد الشركات المساهمة التي عدلت قوائمها المالية قد زاد من 3.7% في عام 2002 إلى (6.8%) في عام 2005. وقد ارتفع العدد الإجمالي للقوائم المالية المعدلة المنشورة بما يزيد عن 67% على مدار تلك الفترة. بحلول عام 2006، وصل عدد القوائم المالية المعدلة إلى ذروته، سواء في عدد القوائم المالية المعدلة وكذلك القيمة السالبة المجمعة. ومنذ ذلك الوقت، ورغم ذلك، فقد إنخفض عدد القوائم المالية المعدلة وكذلك قيمة الخسائر بشكل مثير. وعند النظر إلى التعديلات من قبل الشركات المقيدة في (AMEX, NASDAQ, and NYSE) بالولايات المتحدة الأمريكية، يظهر العرض أن عدد التعديلات قد إنخفض من 571 في عام 2006 إلى 232 في عام 2009، وأن القيمة السالبة الإجمالية قد إنخفض

تقريباً من 15 مليار دولار في عام 2006 إلى 1.2 مليار دولار في عام 2009 (Audit Analytics, 2010).

وقد بين (Palmrose et al., 2004) أن 38% من الشركات التي تعدل قوائمها المالية تتعرض للتقاضي من قبل مساهميها، وأن 18% من الشركات التي تعدل قوائمها المالية تتعرض إما لإيقاف القيد أو الإفلاس. ويدعم (Margetis, 2004) ذلك بأن 20% من الشركات التي تعدل قوائمها المالية تتعرض في النهاية إلى الإفلاس، وأن الشركات التي تعدل أرباحها لأسفل تعاني من أكثر من 7% انخفاضاً في القيمة السوقية على مدار نافذة من 3 أيام مركزها تاريخ النشر.

وعلى الرغم مما تعكسه الإحصاءات السابقة عن تزايد الإهتمام بتعديل القوائم المالية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد الشركات التي تعدل قوائمها المالية في مصر. وربما يسهم البحث الحالي في سد تلك الفجوة على المستويين التحليلي والاختباري.

مشكلة البحث:

يعتبر تعديل القوائم المالية نتيجة للأخطاء المحاسبية دلالة على جودة أرباح ضعيفة، وتتوافر أدلة في الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة في تكرار تعديل القوائم المالية نتيجة لحدوث أخطاء (Wu, 2002). وبتوفير أدلة في مجلس الشيوخ الأمريكي في يناير من عام 2002، علق (Paul Sarbanes) بأن تكرار تعديلات الأرباح يطرح تساؤلات عن مصداقية القوائم المالية المنشورة بسبب أنها تمثل تهديداً يقوض من ثقة المستثمرين في أسواق المال (Ahmed and Goodwin, 2007). ويؤكد على ذلك العديد من الدراسات السابقة والأولية (أنظر على سبيل المثال: Richardson et al., 2002; Palmrose et al., 2004) بأنه في حالة حدوث أخطاء محاسبية، يبدو أن التعديلات تدفع المستثمرين نحو تخفيض تقديرات قيمة الشركة.

وينظر إلى تعديلات القوائم المالية الناجمة عن الأخطاء المحاسبية كإشارات سلبية بغض النظر عن تأثيرها على القيمة السوقية. بالإضافة إلى الإيعاز بأن القوائم المالية السابقة لا يمكن الإعتماد عليها، وأنها تعتبر مؤشراً على ضعف نظام المعلومات المحاسبي ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مشاكل في المستقبل (Irani and Xu, 2011). وتشير نتائج دراسة (Liu et al., 2009) إلى دليل اختباري مباشر على أن نشر القوائم المالية المعدلة يمكن أن يؤثر على تصرفات المساهمين. ويؤكد على ذلك أيضاً (Badertscher et al., 2011)، بأن الطبيعة الخاصة جداً لتعديلات القوائم المالية، وخاصة نتيجة للتجاوزات والتحريفات، يمكن أن تؤدي إلى تعديل المستثمرين لتوقعاتهم للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية لأسفل، في حين يؤدي ذلك إلى إرتفاع متزامن في تكلفة رأس المال.

وينطوي تعديل القوائم المالية على آثار مكلفة للشركات والمستثمرين متضمنة زيادة في تكلفة رأس المال، التقاضي، تدخلات قسرية من قبل هيئات أسواق المال، بالإضافة إلى إستقلالات المراجعين، تغيير المديرين التنفيذيين، انخفاض ثقة المستثمرين، ردود أفعال سلبية من السوق في تاريخ النشر وبعده (أنظر على سبيل المثال: Palmrose and Scholz, 2004; Palmrose et al., 2004; Desai et al., 2006; Wilson, 2008; Files, 2012; Myers et al., 2013; Files et al., 2014; Drake et al., 2015).

وتؤكد معايير المراجعة بشكل دائم على أن إعداد القوائم المالية يعتبر مسئولية الإدارة، ولكن القوائم المالية إلى حد بعيد ينظر إليها بأنها منتج مشترك للتفاوض بين العميل والمراجع (Antle and Nalebuff, 1991). وينظر المنظمون ومستخدمو القوائم المالية لتعديل القوائم المالية على أنه دليل لفشل المراجعة (Turner, 1999; Byrnes et al., 2002)، ومن ثم فإنه من المنطقي توقع أن تعديل القوائم المالية سوف يفقد المستثمرين إلى نظرة سلبية أكثر للمراجع الذي سمح بالقوائم المالية غير الصحيحة في الأصل والتي تم تعديلها لاحقاً (Liu et al., 2009).

ويطرح تعديل القوائم المالية تساؤلات أيضاً عن مصداقية إدارة الشركة من خلال الإشارة بأن الأرباح المقررة بواسطة الإدارة ليست الأرباح الحقيقية للشركة، حيث يمكن أن تقلص القوائم المالية المعدلة من مصداقية الإدارة، بسبب أن الأرباح المعدلة تعطي إشارة إلى أن الإدارة إما أنها كانت غير قادرة على تحديد المستوى الملائم للأرباح أو أنها بشكل متعمد غيرت الأرباح المقررة لتضليل مستخدمي القوائم المالية (Margetis, 2004). ويمكن أن يصبح المساهمون ناقمين على الإدارة التي تعدل الأرباح، والذي يمكن أن يفقد المساهمين لإحلال الإدارة الحالية بمديرين ذوي ثقة أكبر. ويمكن أن يفصح تعديل القوائم المالية أيضاً على أن القوائم المالية المنشورة سابقاً لا تتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ("Generally Accepted Accounting Principles "GAAP") ويقود ذلك إلى زيادة المراقبة لتلك الشركات. ويمكن لتلك العوامل أن تتجمع لتزيد من التكاليف التنظيمية وتكاليف المراقبة على مساهمي الشركة (Margetis, 2004). بالإضافة إلى نزاهة الإدارة، فإن تعديل القوائم المالية يطرح عدة تساؤلات عن كفاية نظم الرقابة الداخلية، فعالية لجنة المراجعة، إستقلالية المراجع الخارجي، وجودة المراجعة (Gleason et al., 2008; Mande and Son, 2013).

ويمكن لحوكمة الشركات من ناحية أن تخفض بفعالية من مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات، وبذلك تخفض من إدارة الأرباح، والذي يؤدي إلى مخاطر أقل لتعديل القوائم المالية (Wu et al., 2016). ومن ناحية أخرى، يمثل تعديل القوائم المالية إشارة إلى فشل الحوكمة في الشركة وعدم فعالية نظم الرقابة الداخلية (Ashbaugh-Skaife et al., 2007)، والذي لا يضر فقط بسمعة

الشركة بل يشير أيضاً إلى صعوبة كبيرة للشركة نحو إتخاذ أفعال علاجية فورية لإستعادة بناء سمعتها مرة أخرى (Wu et al., 2016).

وتختبر الدراسات السابقة العلاقات بين القوائم المالية المعدلة والعوامل المختلفة والتي يمكن تصنيفها إلى أحد المجموعات التالية (أنظر على سبيل المثال: Cao et al., 2012): (1) الظروف المالية و/أو الإقتصادية (مثل: الرفع المالي، الربحية، تكرار الخسارة، النمو، والإندماج والإستحواز)، (2) أنشطة التمويل (مثل: إصدار حقوق ملكية أو ديون)، (3) حوكمة الشركات (مثل: هيكل مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، هيكل ملكية الأسهم، وخصائص المراجع)، (4) خصائص الشركة (مثل: الحجم ونوع الصناعة).

وعلى الرغم من حجم البحوث عن محددات تعديل القوائم المالية (أنظر على سبيل المثال: Myers et al., 2005; Baber et al., 2012)، إلا أن مجهوداً قليلاً وجه نحو إستكشاف العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتعديل القوائم المالية من ناحية، ومن ناحية أخرى توجد حداثة وندرة نسبية في الدراسات التي تعرضت لجودة القوائم المالية المعدلة. بمعنى آخر، دراسة ما إذا كانت القوائم المالية المعدلة أكثر جودة مقارنة بتلك القوائم غير المعدلة (أنظر على سبيل المثال: Margetis, 2004; Jones et al., 2008; Ettredge et al., 2010; Cao et al., 2012; Newton et al., 2013; Wiedman and Hendricks, 2013; Lo et al., 2017).

وقد أشار (Hee, 2011) إلى أن تعديل القوائم المالية أصبح قضية ذات أهمية كبيرة (خاصة منذ عام 2000). واستجابة للزيادة في تعديل القوائم المالية، فقد شهدت البحوث المحاسبية الأكاديمية نمواً متزايداً في محاولة لاستكشاف محددات وآثار تلك التعديلات. وقد أقرحت تفسيرات عديدة عن مسببات تعديل القوائم المالية وزيادتها في السنوات الأخيرة بشكل مثير، وقد تقدمت جهات عدة (مثل: 'SEC'; 'FASB' Securities and Exchange Commission) خطوات نحو دراسة تلك التفسيرات. ويرى (Plumlee and Yohn, 2010)، برغم ذلك، أنه من الضروري التمييز بين التفسيرات البديلة المقترحة للتعديلات المحاسبية بإستخدام أدلة اختبارية عن محركات تعديل القوائم المالية لدراسة المشكلة كما ينبغي. وتساعد مثل تلك الأدلة الجهات المنظمة وواضعي المعايير في تركيز جهودهم على المبادرات التي من المحتمل أكثر أن تحد من حدوث تعديلات. وحيث إنه لا توجد أدلة كافية على خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية، فإن مشكلة البحث تتبع من طرح السؤال التالي:

ما هي خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية؟ وهل تختلف تلك الخصائص عنها في الشركات التي لم تعدل قوائمها المالية؟

هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث، تتمثل أهداف البحث في دراسة واختبار خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية، بشكل أكثر تفصيلاً:

- 1- دراسة واختبار العلاقة بين جودة الأرباح وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.
- 2- دراسة واختبار العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة (إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول وإستقلالية مجلس الإدارة) وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.
- 3- دراسة واختبار العلاقة بين هيكل الملكية (الملكية الحكومية) وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.
- 4- دراسة واختبار دور الجهاز المركزي للمحاسبات في تعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.
- 5- دراسة واختبار دور لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، إستقلالية لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة) في تعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.
- 6- دراسة واختبار العلاقة بين رأي المراجع وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.
- 7- دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة (المراجعة من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار "Big 4") وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.
- 8- دراسة واختبار العلاقة بين الظروف المالية والإقتصادية (الرفع المالي والربحية) وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.
- 9- دراسة واختبار العلاقة بين حجم الشركة وتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل واعتبارات لعل من أهمها ما يأتي:

- 1- في ظل عدم توافر أدلة كافية على خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية، فإن البحث الحالي يسهم في سد بعض من تلك الفجوة في المعرفة المتاحة لدينا.
- 2- إن توفير أدلة عن مسببات تعديل القوائم المالية سوف يسهل بذلك من إستخدام تعديل القوائم المالية كمقياس ينوب عن التكوين الملائم في البحوث الأكاديمية (Plumlee and Yohn, 2010).
- 3- إرتباطاً بالنقطة السابقة، فإن توافر أدلة اختبارية عن مسببات تعديل القوائم المالية سوف يفيد الأكاديميين أيضاً، والذين يضعون إفتراضات ضمنية أو صريحة عن مسببات تعديل القوائم المالية (Plumlee and Yohn, 2010).

4- ينطوي البحث على مضامين عديدة للممارسين، المستثمرين، والباحثين على المستوى الأكاديمي. حيث يستخدم المشاركون في السوق معلومات القوائم المالية الماضية والحالية في تحليلهم للتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي وأن تلك التنبؤات بالأداء المستقبلي تؤثر على قراراتهم الإستثمارية (Hee, 2011).

خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، تتطوي خطة البحث على خمسة أقسام، يتعرض القسم الأول منها لخلفية نظرية عن القوائم المالية المعدلة، من حيث مفهومها، مسبباتها، وآثارها، ويهدف هذا القسم إلى توفير تأصيل نظري يفيد في دعم توقعات الباحث على المستوى التحليلي. بينما يتعرض القسم الثاني إلى الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث. ويقوم الباحث بتصميم البحث واختبار وتحليل نتائجه في القسمين الثالث والرابع على التوالي، وأخيراً يعرض القسم الخامس خلاصة البحث وأهم الفرص الممكنة للأبحاث المستقبلية.

القسم الأول

القوائم المالية المعدلة: خلفية نظرية

يتعرض الباحث في هذا القسم للبيئة المؤسسية في مصر ودورها في تنظيم التقرير المالي، مفهوم القوائم المالية المعدلة، مسببات تعديل القوائم المالية، وأخيراً يتعرض الباحث لأهم الآثار التي يمكن أن تنجم عن تعديل القوائم المالية.

أولاً: البيئة المؤسسية في مصر ودورها في تنظيم التقرير المالي

تعتبر البورصة المصرية واحدة من أقدم البورصات التي تم إنشائها في الشرق الأوسط، حيث تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر عندما تم إنشاء بورصة الإسكندرية في عام 1883 وتلتها بورصة القاهرة عام 1903. وفي عام 1999 تم إنشاء إدارة للإفصاح لضمان تحقيق الكفاءة والشفافية بين المتعاملين. وفي عام 2003 إتممت هيئة سوق المال الأمريكية البورصة المصرية كبورصة أوراق مالية مسجلة بالخارج، كما تم في نفس العام إطلاق مؤشر (CASE30) ليحل محل مؤشر (CASE50). وفي عام 2005 تم إتمام الربط الآلي بين البورصة وشركة مصر للمقاصة كما بدأ العمل بنظام البيع والشراء في ذات الجلسة، وفي نفس العام تم قبول البورصة المصرية في الإتحاد العالمي للبورصات (WFE). وفي عام 2006 نجحت البورصة في إدخال نظام التداول عبر الإنترنت، كما شهد العام قيام شراكة إستراتيجية بين البورصة المصرية وناسداك (OMX) من خلال التشارك في شركة مصر لنشر المعلومات. وقد تم إعادة تسمية بورصتي القاهرة والإسكندرية في عام 2008 لتصبح البورصة المصرية. ومثلت تلك الفترة فترة ازدهار حقيقية للبورصة المصرية حيث كانت في أوج نشاطها وسط صعود قوى للمؤشرات تأثراً بالنمو الاقتصادي المحلي والعالمي في تلك المرحلة. ولكن نشوء الأزمة العالمية وكذلك قيام ثورة 2011 في مصر أثر بشكل كبير على أداء البورصة المصرية، حيث تراجعت أحجام التعاملات في السوق المصري بشكل ملحوظ خلال عامي 2011، 2012، وواجهت البورصة المصرية تحديات جديدة نتيجة الحراك السياسي في تلك الفترة. ولكن هذا لم يثني البورصة المصرية عن خطط التطوير والتحديث التي تقوم بها من أجل مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة في عالم سوق المال، فأطلقت في يوليو 2013 إستراتيجية جديدة ومتكاملة تستهدف إعادة هيكلة السوق المصري وإعادته لمكانته الرائدة وسط الأسواق الناشئة.⁽¹⁾

وقد تم إنشاء شركة مصر لنشر المعلومات (Egypt for Information Dissemination) 'EGID' في يونيو 1999 لزيادة مستويات الشفافية في السوق، وتقوم شركة مصر لنشر المعلومات

(1) لمزيد من التفصيل عن تاريخ البورصة المصرية وتطورها، يرجع إلى:

-والمملوكة بالكامل للبورصة المصرية- بنقل بيانات التداول اللحظي محلياً ودولياً. وتستهدف توفير جميع المعلومات الخاصة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، للأطراف المختلفة مثل المستثمرين والمؤسسات المالية ووكالات الأنباء في العالم، مستخدمة قنوات نقل المعلومات المتاحة التي تناسب إحتياجات كل طرف.⁽²⁾

وقد تم إنشاء مركز المديرين المصري في عام 2003 والذي يتبع وزارة الصناعة والتجارة ليكون أول مركز يقوم بالتركيز على حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة في مصر والمنطقة بأسرها، وبعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 231 لعام 2004 بتنظيم وزارة الإستثمار والذي قام بنقل تبعية مركز المديرين المصري من وزارة التجارة والصناعة لوزارة الإستثمار، ظل المركز يعمل تحت مظلة وزارة الإستثمار. ويعد مركز المديرين المصري أول مركز يقوم بالتركيز علي حوكمة الشركات في مصر والمنطقة والتعريف والترويج لمبادئها ويهدف إلي نشر وتحسين ممارسات جيدة لحوكمة الشركات في العديد من الهيئات، مثل: الشركات المدرجة والشركات غير المدرجة في البورصة، الشركات العائلية، الشركات المملوكة للدولة في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتستهدف أنشطة المركز كل من المديرين، المساهمين، وأصحاب المصالح بصفة عامة.⁽³⁾

وقد أصدرت العديد من أدلة حوكمة الشركات في مصر بدءاً من أكتوبر من عام 2005، حيث أصدر أول دليل لقواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر من قبل وزارة الإستثمار، ثم أصدر دليل جديد لقواعد ومعايير حوكمة الشركات في مارس من عام 2011 وذلك من قبل مركز المديرين المصري، ثم طرح المركز الإصدار الثالث من دليل حوكمة الشركات في أغسطس من عام 2016، كأول تحديث متكامل منذ عام 2005 يستهدف أن يقدم الإرشاد بأفضل ما هو معمول به في مجالات الحوكمة وتطبيقات الشفافية والإدارة الرشيدة بما يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة التي تطبقه (الإصدار الثالث من دليل حوكمة الشركات، 2016).

وفي إطار التطوير أيضاً، فقد تم إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009، وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، بورصات العقود الآجلة، أنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة

(2) لمزيد من التفصيل عن دور شركة مصر لنشر المعلومات، يرجع إلى:

http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/cma_pages/main_cma_page.htm

<http://www.egidegypt.com/arabic/CompanyInfo.aspx>

(3) لمزيد من التفصيل عن دور مركز المديرين المصري، يرجع إلى:

http://www.eiod.org/WhoWeAre_AR.aspx

وتتميتها وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعمل على الحد من مخاطر عدم التنسيق ومعالجة المشاكل التي تنتج عن اختلاف الطرق أو الأساليب الرقابية.⁽⁴⁾

وسعيًا نحو تنظيم التقرير المالي في مصر، فقد أصدرت معايير المحاسبة المصرية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، بقرار وزير الإستثمار رقم 243 عام 2006، والإلتزام بتطبيقها بداية من عام 2007، وقد عدلت معايير المحاسبة المصرية في عام 2015 كأول تحديث لها منذ صدورهما وذلك بموجب قرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015، طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board 'IASB')، على أن تلتزم الشركات المساهمة المصرية بتطبيقها بدءاً من الأول من يناير عام 2016. وقد جاء في توطئة تحديث معايير المحاسبة المصرية أنه: "ولا شك أن وجود معايير محاسبية مصرية متوافقة مع المعايير الدولية الحديثة وملزمة لجميع الشركات يؤدي إلى تحسن جودة القوائم المالية وذلك توحيداً للمعالجات والسياسات المحاسبية وتحقيقاً للمزيد من الإفصاح والشفافية، وبما يساعد جميع المهتمين في فهم ودراسة القوائم المالية واتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية المرتبطة بها على أساس سليم."

ولاستكمال منظومة المعايير المصرية للمحاسبة والمراجعة، فقد أصدرت المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى طبقاً لقرار وزير الإستثمار رقم 166 لعام 2008، والتي تحل محل معايير المراجعة المصرية السابق إصدارها في سبتمبر 2000 ويبلغ عدد المعايير التي صدر بشأنها القرار الوزاري (38) معياراً وإطاراً عاماً لتكتمل بذلك منظومة المعايير المصرية للمراجعة وتصبح متوافقة مع معايير المراجعة الدولية. وقد أعدت المعايير المصرية للمراجعة بما يتفق مع المعايير الدولية الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants 'IFAC').

ثانياً: مفهوم وأنواع تعديل القوائم المالية

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تعديل القوائم المالية بأنه "تفحيح أو إعادة النظر في القوائم المالية السابق إصدارها لتعكس تصحيحاً لخطأ ما في تلك القوائم" (SFAS No. 154, 3:2005). كذلك، يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في المعيار رقم (8) والمعدل في عام 2003، تعديل القوائم المالية بأثر رجعي (Retrospective restatement)، بأنه "تصحيح

(4) لمزيد من التفصيل عن تاريخ ودور وجهود الهيئة في مجال سوق رأس المال، يرجع إلى:

الإعتراف، القياس والإفصاح عن مبالغ عناصر القوائم المالية في حالة لم يتم تصحيح هذا الخطأ في فترة سابقة" (IAS No. 8, 2003).

ويعرف معيار المحاسبة المصري رقم (5) الصادر في عام 2006 والمعدل في 2015، والذي يعتبر ترجمة للمعيار الدولي رقم (8)، إعادة العرض بأثر رجعي بأنه: "تصحيح الإعتراف والقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية كما لو كان خطأ الفترة السابقة لم يحدث أبداً" (معيار المحاسبة المصري رقم "5": 2015).

ويعرف معيار المحاسبة المصري رقم (5) أخطاء الفترات السابقة بأنها: "إغفال أو تحريف في القوائم المالية للمنشأة عن فترة سابقة أو أكثر ينشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام معلومات موثوق بها أو نتيجة سوء استخدام هذه المعلومات التي: (أ) كانت متاحة عندما تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية عن هذه الفترات. و(ب) كان من المتوقع على نحو معقول الحصول عليها وأخذها في الإعتبار عند إعداد وتصوير تلك القوائم المالية" (معيار المحاسبة المصري رقم "5": 2015). بالإضافة إلى ذلك، فقد أشار معيار المحاسبة المصري رقم "5" إلى طبيعة تلك الأخطاء ومسبباتها، بما يلي: "وتتضمن تلك الأخطاء تأثيرات الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية وإغفال أو سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس" (معيار المحاسبة المصري رقم "5": 2015).

وفي ظل غياب تعريف مقبول في البحوث الأكاديمية لتعديل الأرباح، ينظر (Ahmed and Goodwin, 2007: 6) إلى تعديل الأرباح ليعني "صافي التغير في أرباح الفترة السابقة المعروضة فقط في مقارنات الفترة الحالية".

ويمثل التعديل المحاسبي تصحيحاً لمعلومة مالية مصدرها مسبقاً بشكل غير دقيق (Chen et al., 2013: 753). في العديد من الحالات، يعتبر التعديل نتيجة لضعف الحوكمة (أنظر على سبيل المثال: Agrawal and Chadha, 2005). في الحالات الأكثر حدة، يمكن أن تؤدي التعديلات المحاسبية إلى إكتشاف غش محاسبي بشكل فاضح كما هو الحال في العديد من الشركات (مثل: Enron and WorldCom) (Chen et al., 2013). ويعرف الغش المحاسبي بصفة عامة بأنه "حالة تقوم الشركة فيها بتحريف قوائمها المالية بشكل متعمد أو تسيئ تطبيق أي من الإصدارات المحاسبية بشكل متعمد. وتعتبر الأخطاء المحاسبية بصفة عامة أخطاء غير متعمدة في معاملة أو تطبيق مبدأ محاسبي والذي تنجم عنه أن القوائم المالية لم تعرض بشكل عادل بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها" (GAAP) (GAO, 2006: 1).

ويعرف التحريف المحاسبي (Accounting Irregularity) بأنه "تحريف أو تشويه متعمد أو إستبعاد مبالغ أو إفصاحات في القوائم المالية. وتتضمن التحريفات المحاسبية الغش في التقرير المالي والتي تتم لتوفير قوائم مالية مضللة" (Gourley and Lavender, 2010: 26). بينما يعرف الخطأ بأنه "تشويه غير مقصود أو إستبعاد مبالغ أو إفصاحات في القوائم المالية. ويتضمن ذلك أخطاء في تجميع أو معالجة البيانات المحاسبية التي تعد القوائم المالية في ضوءها، تقديرات محاسبية غير سليمة ناجمة عن سوء تفسير أو إهمال حقائق، وأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بمبلغ، تصنيف، طريقة العرض أو الإفصاح" (Gourley and Lavender, 2010: 26).

ويمكن لتعديلات القوائم المالية أن تخفض الدخل المقرر (تخفيض الدخل) أو تزيد الدخل المقرر (زيادة الدخل). ويقترح تعديل تخفيض الدخل أن المحاسبة في السابق كانت متعسفة، في حين أن تعديل زيادة الدخل، مع أن ذلك ما زال محاسبياً غير ملائم، يقترح أن هناك محاسبة متحفظة أو سلوك لـ "تصفية الخسائر" (Srinivasan, 2005). وتقترح الدراسات السابقة أنه من المهم التمييز بين تلك الأنواع من تعديل القوائم المالية (Callen et al., 2002; Myers et al., 2005).

وقد أشار (Margetis, 2004) إلى أن تعديل الأرباح الذي يزيد من الأرباح المقررة (Upward Restatement) ينطوي على أن الوضع الإقتصادي للشركة يعتبر أفضل مما هو معتقد ذي قبل. ويمكن أن يفسر السوق الزيادة في الدخل المقرر كإشارة موجبة عن الشركة، ويقترح بأن الأرباح المستقبلية المتوقعة للشركة يجب أن تتفح لأعلى. إذا كان الوضع كذلك، فإنه يتوقع زيادة في القيمة السوقية للشركة إستجابة للتعديل لأعلى. بينما يكشف تعديل الأرباح لأسفل (Downward Restatement) عن معلومات مختلفة عن الشركة التي تعدل قوائمها المالية. وينطوي تعديل القوائم لأسفل على معلومات سلبية عن الشركة التي تعدل قوائمها المالية بإشارة إلى أن الوضع الإقتصادي للشركة يعتبر أسوأ عما هو معتقد بالسابق. ويمكن أن يوفر تعديل القوائم لأسفل إشارة على أن الأرباح المستقبلية المتوقعة للشركة يجب أن تتفح لأسفل. في ظل تلك الظروف، فإن إشارة التعديل يجب أن تؤثر على رد فعل السوق للتعديل.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن حجم التعديل يساعد أيضاً في تحديد رد فعل السوق للتعديل، حيث إن تعديلاً يعكس تغييرات صغيرة نسبياً في الأرباح ينطوي على معلومات أقل عن تعديلاً ينطوي على تغييرات كبيرة الحجم نسبياً. ويستخدم السوق حجم التعديل كإشارة عن وضع الشركة. على سبيل المثال، أشارت بعض الدراسات السابقة (مثل: Wu, 2002) إلى أن تعديلات كبيرة لأسفل في الأرباح ينجم عنها تعديلات سالبة أكبر في سعر السهم عن التعديلات لأسفل الصغيرة. ويبدو أن الخفض في القيمة السوقية يعتبر نتيجة لتخفيض السوق للأرباح المستقبلية المتوقعة للشركة.

ويصنف كل من (Pamrose et al., 2004; Hennes et al., 2008) تعديلات القوائم المالية إلى تعديلات متعمدة وتعديلات غير متعمدة. بينما يصنف (Plumlee and Yohn, 2010) تعديلات القوائم المالية إلى أربع مجموعات، والتي تتضمن: خطأ الشركة، تلاعب متعمد، تعقد العمليات، وخصائص معايير المحاسبة، وأن التمييز بين تلك الأنواع من الأخطاء يعتبر ضرورياً ويطرح العديد من الأسئلة البحثية (أنظر على سبيل المثال: Hennes et al., 2008).

ويمكن لتعديل القوائم المالية أن يكون عملية فنية أو تقنية بطبيعتها وليس تحريفاً أو تشويهاً (Raghunandan et al., 2003; Palmrose et al., 2004). وينشأ ذلك من أفعال روتينية مثل العمليات غير المستمرة أو تعديلات مفروضة بموجب الجهات المنظمة (Srinivasan, 2005).

ثالثاً: مسببات تعديل القوائم المالية

يحدد كل من غرفة التجارة الأمريكية (U.S. Chamber of Commerce)، لجنة سوق المال الأمريكية (SEC)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التتعقد المحاسبي (Accounting Complexity) كمشكلة جسيمة، ويرجح البعض أن ذلك التعقيد يعتبر محركاً رئيسياً لتعديل القوائم المالية (Ciesielski and Weirich, 2006). وقد شكلت لجنة سوق المال الأمريكية (SEC) لجنة إشرافية على تحسين التقرير المالي (Advisory Committee on Improving Financial Reporting 'ACIFR') والتي تهدف إلى تخفيض التعقيد في إعداد التقارير المالية. وقد وضعت اللجنة خطاً للتحرك نحو معايير تعتمد أكثر على المبادئ المحاسبية. وترجح اللجنة وآخرون أن المعايير المبنية على قواعد (Rules-based standards)، مع ما يترتب عليها من تشويش للمسارات الواضحة ووجود إستثناءات، يؤدي إلى تعديلات محاسبية، ويقترحوا أن التوجه نحو المعايير المبنية على المبادئ (Principles-based standards) سوف يخفض من التعقيد ويساعد على تخفيض عدد التعديلات.⁽⁵⁾ برغم ذلك، فقد توصل (Hennes et al., 2008) إلى أن الأخطاء الداخلية للشركة تعتبر المسبب الرئيسي لتعديل القوائم المالية، ولا تتسق نتائجهم بصفة عامة مع المطالبات بأن التعقيد المحاسبي يعتبر المحرك الرئيسي لتعديل القوائم المالية.

(5) تتصف المعايير المبنية على القواعد بصفة عامة بأنها توفر تفاصيل أكثر فيما يتعلق بالتطبيق والتوافق، بينما تتصف المعايير المبنية على المبادئ بصفة عامة بأنها تنطوي على قوائم ذات غرض واضح ولكنها تفتقر إلى وجود إرشادات تفصيلية للتطبيق (Collins et al., 2012). وقد تعرض (El-Gazzar and Finn, 2017) لتلك القضية بمزيد من التفصيل، حيث تشير البحوث السابقة إلى أن (US-GAAP)، وهي معايير مبنية على القواعد، والقواعد واللوائح التنظيمية لإعداد التقارير المالية تعتبر أكثر فعالية في خدمة أصحاب المصالح في الشركات (مثل: Ball, 2006; Sunder, 2009). ويقترح باحثون آخرون (مثل: Nobes, 2006; Daske et al., 2008) أن (IFRS) تعتبر معايير مبنية على المبادئ وتفتقر إلى إرشادات تطبيق تفصيلية، ومن ثم تسمح بخيارات وأحكام أكثر لإدارة الشركة والمراجعين في تفسير وتطبيق المعايير، وبذلك ربما تؤدي إلى فروق وتعديلات أكثر في القوائم المالية.

ويرى آخرون أن تعديل القوائم المالية يرجع إلى عدم قدرة المراجعين والمنظمين على إعادة تفسير أحكام الإدارة (Pozen, 2007). هناك سبب آخر ذكر عن العدد المتزايد لتعديلات القوائم المالية يتمثل في حجم الإنحراف في المعايير المحاسبية (Plumlee and Yohn, 2010). ويقترح (Dzinkowski, 2007) وآخرون أن الشركات تناضل من أجل إيجاد الفقرات التي تطبقها على المعاملة محل الإهتمام حيث يمحسون البحث في آلاف الصفحات من معايير المحاسبة. كذلك، يؤدي التعقيد المتزايد في معاملات المشروعات دون تغيير مناظر في التقرير المالي إلى تزايد تعديل القوائم المالية (Dzinkowski, 2007).

وقد أشار مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات المساهمة (Public Company Accounting Oversight Board 'PCAOB', 2007) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تعديل القوائم المالية المقررة مسبقاً يعتبر مؤشراً على ضعف جوهري في نظم الرقابة الداخلية. ويدعم وجهة النظر تلك ما توصل إليه (Bizarro et al., 2011)، وذلك على عينة من 518 شركة قامت بتعديل قوائمها المالية مقابل عينة ضابطة من 518 شركة أمريكية بين عامي 2004، 2005، بوجود علاقة موجبة ودالة بين تعديل القوائم المالية وضعف نظم الرقابة الداخلية.

وعلى الرغم من التعرض لمفهوم تعديل القوائم المالية على مستوى الجهات المنظمة، مثل: مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants 'AICPA')، إلا أن الدراسات الاختبارية عن مسببات تعديل القوائم المالية تعتبر محدودة نسبياً وقد تم معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية. إحدى الدراسات الأولية في هذا المجال تمت من قبل (Kinney and McDaniel, 1989)، حيث اختبرا 73 خطأ لشركات خلال الفترة 1976-1985، والتي عدلت قوائمها عن أحد الأرباع السابقة لنتائج لم يتم مراجعتها في الربع الرابع، وقد وجد أن تلك الشركات تنسم بأنها أصغر في الحجم، أقل ربحية، لديها فرص نمو بطيئة مع ديون مرتفعة وعدم تأكد أكثر خطورة. وقد اختبر (DeFond and Jiambalvo, 1991) 41 شركة عدلت قوائمها المالية السنوية التي تمت مراجعتها خلال الفترة 1977-1988، وقد وجد أن أخطاء الأرباح تتسق مع إستجابة المديرين للدوافع الإقتصادية الناشئة بسبب تدهور الأحوال المالية. وقد وجد (DeFond and Jiambalvo, 1991) أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية من المحتمل أكثر أن يكون لديها لجنة للمراجعة.

وقد حدد (Eilifsen and Messier, 2000) أربع حالات يجب مقابلتها في القوائم المالية التي تمت مراجعتها حتى تعدل لاحقاً. أولاً: حدوث تحريف أو تشويه جوهري نتيجة لبعض أنواع المخاطر المتأصلة (على سبيل المثال: ممارسات محاسبية متعسفة، سوء تطبيق للمبادئ المحاسبية المتعارف

عليها، إلخ). ثانياً: أن التحريف أو التشويه يكون إما منع أو اكتشاف بواسطة نظم الرقابة الداخلية للشركة. ثالثاً: فشل المراجعين الخارجيين في اكتشاف التحريف أو التشويه وقد أصدرت القوائم المالية. رابعاً: إذا اكتشف التحريف لاحقاً، إذا بدا أنه جوهري، فإنه يتطلب تصحيح، تعديل، وإعادة إصدار للقوائم المالية الأصلية.⁽⁶⁾

ويشير (Hennes et al., 2008) إلى تزايد إهتمام البحث المحاسبي عن مسببات وأثار تعديل القوائم المالية بشكل جوهري في السنوات الأخيرة، وقد ركز هذا الجهد بصفة أساسية على تلك التعديلات الناجمة عن سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) حيث إن القوائم المالية التي عدلت كانت غير صحيحة عندما أصدرت. ويمكن أن تصنف تلك التعديلات بتضمينها (1) أخطاء (Errors): بمعنى سوء تطبيق غير متعمد للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو (2) تجاوزات أو مخالفات (Irregularities): بمعنى تزييف التقرير بشكل متعمد، وذلك كما عرف بواسطة "SAS No. 53" الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 1988). وغالباً ما يفترض تزييف التقرير المتعمد (سواء بشكل صريح أو ضمني)، ولكن عينات القوائم المالية المعدلة تظل متضمنة لمزيج من الأخطاء والتجاوزات أو المخالفات (Hennes et al., 2008).

ومن وجهة نظر (Ahmed and Goodwin, 2007)، توجد ثلاثة أسباب رئيسية لتعديل القوائم المالية، وهي تحديداً: التغييرات في السياسات المحاسبية متضمنة المعايير الجديدة، تسويات في تقديرات الفترة السابقة، وأخطاء وأسباب غير معروفة. وتتسق تلك الأسباب بصفة عامة مع معيار المحاسبة المصري رقم (1) عن "عرض القوائم المالية".

ويفسر (Plumlee and Yohn, 2010) الزيادة المثيرة في عدد القوائم المالية المعدلة في السنوات الأخيرة بعزو ذلك إلى مسببات عديدة، من بينها: تعقد معايير المحاسبة، مراجعة نظم الرقابة الداخلية، التغييرات في حدود الأهمية النسبية، الطبيعة المتحفظة بصفة عامة للمراجعين، إدارة الأرباح، زيادة تعقد المعاملات، وتخمين آخر لأحكام الإدارة من قبل العديد من الأطراف المهمة.

ويرى العديد من الباحثين أن تعديل القوائم المالية يعتبر إشارة إلى فشل حوكمة الشركات في الحد من ذلك التعديل (أنظر على سبيل المثال: Abbott et al., 2004; Agrawal and Chadha, 2005; Srinivasan, 2005; Ashbaugh-Skaife et al., 2007; Cornett et al., 2008; Lennox and Pittman, 2008; Liu et al., 2009; Marciukaityte et al., 2009; Baber et al., 2012; Ma et al., 2016; Wu et al., 2016; Chi et al., 2017).

(6) لمزيد من التفصيل عن تلك الحالات يرجع في ذلك إلى دراسة (Abbott et al., 2004).

ويرجح البعض (أنظر على سبيل المثال: Plumlee and Yohn, 2010) أن زيادة تعديل القوائم المالية يرجع إلى زيادة إدارة الأرباح وتركيز الشركات على مقابلة أو تخطي المقاييس المرجعية للأرباح. ويؤدي ذلك، في المقابل، إلى إساءة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) لمقابلة توقعات الأرباح والتي في النهاية يتم تعديلها بمجرد إكتشاف إدارة الأرباح.

وقد أشار (Badertscher and Burks, 2011) إلى أن الجهات المنظمة لا تفسر زيادة التعديلات في القوائم المالية كإشارة إلى تدهور الرقابة الداخلية أو الجودة المحاسبية؛ بدلاً من ذلك، فإن الجهات المنظمة تعتقد أنه على المعدين والمراجعين مضاعفة جهودهم لاكتشاف وتصحيح الأخطاء المحاسبية. وتدعيماً لذلك الإعتقاد، فإن تأثير التعديلات على الأرباح والقيم السوقية يصبح أقل بمرور الوقت، مقترحاً أن المراجعين والمعددين يقيمون الأهمية النسبية بشكل متحفظ أكثر (GAO, 2006; Plumlee and Yohn, 2010).

ويحدث تعديل في القوائم المالية، سواء اختيارياً أو مدفوعة بواسطة المراجعين أو المنظمين، لشركة ما بتفويض المعلومات المالية المقررة سابقاً (GAO, 2002; Mande and Son, 2013). وتدعم الدراسات السابقة فكرة أن المستثمرين، المنظمين، مجالس الإدارات، وأصحاب المصالح الآخرين يميزون بين التجاوزات والأخطاء (Hennes et al., 2008). على سبيل المثال، بين (Palmrose et al., 2004)، وذلك على عينة من 403 شركة عدلت قوائمها المالية خلال الفترة 1995-1999، أن متوسط العائد غير العادي يبلغ -9% على مدار نافذة من يومين، وأن العوائد السالبة ترتبط أكثر بتعديلات القوائم المالية متضمنة وجود غش بها، حيث إن رد فعل السوق لنشر التعديلات المتعلقة بالغش (بمعنى تزييف متعمد في التقرير "Deliberate Misreporting") يبلغ (-) 20% ولكنه يبلغ (-) 6% في التعديلات التي لا يوجد بها غش. وقد وجد (Hennes et al., 2008) أن تصنيف تعديلات القوائم المالية إلى هاتين المجموعتين يزيد من قوة الاختبارات التي تعتمد على تعديلات القوائم المالية كمؤشر لتشويه التقارير بشكل متعمد.

وقد اختبر (Badertscher et al., 2011) كيفية تأثير الأنشطة التي تتم في ضوء توافر معلومات خاصة على رد فعل السوق للتعديلات المحاسبية، وذلك على عينة تتضمن 541 تعديلاً للقوائم المالية لشركت أمريكية خلال الفترة من 1/يناير/ 1997 وحتى 30/سبتمبر/2008، حيث توصلوا إلى وجود ردود أفعال سالبة أقل بشكل جوهري عندما يكون المديرون صافيي مشتريين للأسهم قبل تعديل القوائم المالية، وتكون ردود أفعال السوق سالبة أكثر بشكل جوهري عندما يكون المديرون صافيي بائعين.

وهناك العديد من الدراسات التي تستخدم تعديل القوائم المالية كمقياس لجودة التقارير المالية (مثل: Richardson et al., 2002; Kinney et al., 2003; Palmrose and Scholz, 2004;

Myers et al., 2005; Desai et al., 2006; Doyle et al., 2007; Efendi et al., 2007; Kinney et al., (مثل: Sue et al., 2013; Lo et al., 2017 2004; Schmidt, 2012; Francis and Michas, 2013; Francis et al., 2013; Newton 2013 (et al., 2013; Schmidt and Wilkins, 2013; Sue et al., 2013 الشركات (مثل: Srinivasan, 2005; Ashbaugh-Skaife et al., 2007). برغم ذلك، فإن تعديل القوائم المالية إذا لم يكن المقياس الملائم لتكوين المفهوم محل الإهتمام، فإن تفسيرات النتائج لتلك الدراسات يمكن أن تكون مضللة (Plumlee and Yohn, 2010).

رابعاً: الآثار الناجمة عن تعديل القوائم المالية

لقد تسببت تعديلات القوائم المالية في وجود إهتمام كبير عن جودة كل من التقارير المالية والمراجعة (GAO, 2002). ونتيجة للآثار المكلفة، فقد نالت تعديلات القوائم المالية التركيز من قبل المشرعين والمنظمين في السنوات الأخيرة (Liu et al., 2009). ويتناول الباحث في الجزء التالي أهم الآثار التي يمكن أن تنجم عن تعديلات القوائم المالية مدعمة بدراسات اختبارية.

1- جودة الأرباح:

تُعرّف جودة الأرباح من قبل (Hodge, 2003: 41) بأنها "مدى إختلاف صافي الدخل المقرر في قائمة الدخل عن الدخل الحقيقي"، ويرى (Penman, 2003: 81) أن جودة الأرباح تحدد في ضوء أن الأرباح الحالية ذات جودة جيدة إذا كانت توفر توقعاً جيداً للأرباح المستقبلية". ويشير (Margetis, 2004) إلى أن الشركات التي تدير الأرباح تزيد من صعوبة تحديد السوق للمستوى الحقيقي لأرباح تلك الشركات. ويؤكد (Francis et al., 2005) على أن الشركات التي تعدل القوائم المالية تكون جودة أرباحها ضعيفة وتنطوي على إنخفاض في الجودة في السنوات التي تسبق تعديل القوائم المالية. وهناك العديد من الدراسات السابقة التي ركزت على التعديلات المحاسبية كمؤشر لجودة التقارير المالية (أنظر على سبيل المثال: Baber et al., 2012).

2- تأخر نشر التقارير المالية:

على الرغم من ترحيب المستثمرين والمنظمين بالجهود المتزايدة نحو تصحيح الأخطاء المحاسبية، إلا أن هناك أمراً هاماً، وهو أن الشركات تقشل في توفير تحديثات في التوقيت الملائم عن التعديل، وتتأخر في نشر الأرباح لاحقاً (Badertscher and Burks, 2011). وقد اختبر (Badertscher and Burks, 2011) توقيت إبطاء الإفصاح حول التعديلات لفهم مدى المشكلة، وكذلك اختبار مسببات تأخر الإفصاح لتقييم ما إذا كانت الإصلاحات سوف تصحح أسباب التأخير. وإذا كان تأخير

الإفصاح يحدث بسبب مهام كتابية إضافية التي تتطلبها التعديلات فيما وراء إدراك التعديلات، أو بسبب أن الشركة ببساطة تختار الاحتفاظ بالإفصاحات، فإن الإصلاحات التنظيمية يمكن أن تخفض من فترات الإبطاء باستبعاد بعض التعديلات وتلزم الشركات بتوقيت الإفصاح. برغم ذلك، إذا كان تأخير الإفصاح يحدث بسبب أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية ليست قادرة على إنتاج معلومات ذات مصداقية حتي تتحقق وتصحح من ممارساتها المحاسبية، فإن الإصلاحات يمكن أن ينجم عنها منافع قليلة.

وفي دراسة حديثة، اختبر (Blankley et al., 2014) العلاقة بين تعديل القوائم المالية وفترة إبطاء تقرير المراجع، وذلك على عينة مكونة من 6,400 مشاهدة لشركات أمريكية خلال الفترة 2004-2007، متضمنة 469 مشاهدة لشركات قامت بتعديل قوائمها المالية خلال تلك الفترة، وقد وجدوا أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية يكون لديها فترات إبطاء غير عادية أطول في تقارير المراجعين مقارنة بالشركات التي لا تعدل قوائمها المالية.

3- المحتوى المعلوماتي للأرباح (رد فعل السوق):

توفر الدراسات السابقة أدلة اختبارية على التغيرات قصيرة الأجل في المحتوى المعلوماتي للأرباح وذلك في فترة ما بعد تعديل القوائم المالية. على سبيل المثال، توصلت دراسة (Wu, 2002) إلى انخفاض معامل الإستجابة للإفصاح عن الأرباح في أول ربعين بعد تعديل القوائم المالية، وكذلك مع نشر الأرباح بعد أول عام وفقاً لدراسة (Anderson and Yohn, 2002)، وذلك مباشرة بعد القيام بالتعديلات. ويرى (Wilson, 2008) أن انخفاض المحتوى المعلوماتي للأرباح في الأجل القصير يتسق مع شك المستثمر في فترة ما بعد تعديل القوائم المالية عما إذا كانت الشركة سوف تكون محل ثقة في إشاراتها عن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. وتشير نتائج دراسة (Wilson, 2008)، وذلك على 215 شركة أمريكية أصدرت تعديلات في أرباحها خلال الفترة من 1/يناير 1997 حتى 30/يونيه/2002، إلى أنه على الرغم من انخفاض المحتوى المعلوماتي للأرباح بعد القيام بالتعديلات، إلا أن الخسارة تكون مؤقتة. على وجه التحديد، وجد أن معاملات الإستجابة للأرباح حول التعديلات تأخذ شكل (U)، حيث تكون مدة الخسارة أكبر للشركات التي تعدل الأرباح بهدف تصحيح أخطاء الإعراف بالأرباح وللتعديلات التي ينجم عنها إنخفاضاً كبيراً في سعر السهم في تاريخ النشر. ولا توجد خسارة في المحتوى المعلوماتي للأرباح للشركات التي تقوم بإجراء تغييرات في هياكل حوكمة التقرير المالي بعد التعديلات. بصفة عامة، توفر نتائج دراسة (Wilson, 2008) دليلاً يتسق مع انخفاض ثقة المستثمر في الأجل القصير فيما يتعلق بالتقرير المالي بعد القيام بالتعديلات، ولكنها تظهر شكاً فيما يتعلق بأثر تعديلات الأرباح في الأجل الطويل.

وقد توصلت دراسة (Irani and Xu, 2011) إلى وجود رد فعل سلبي للسوق لتعديل القوائم المالية في شكل (8-K) حول تاريخ الإفصاح عن التعديلات. في حين أنه للتعديلات الخفية (Stealth Restatements) لم يتوصلا إلى رد فعل من قبل السوق حول تاريخ تقديم تقارير (10-K/10-Q) وكذلك حتى 22 يوم للتعاملات بعد تقديم نماذج (10-K/10-Q).

وقد اختبر (Jategaonkar et al., 2012) ما إذا كان رد فعل السوق لتعديلات القوائم المالية يختلف خلال مرحلة تطبيق قانون (SOX) (2003-2002) مقارنة بالفترة (2009-2004). وقد وجدوا فروقاً بين الفترتين. كما أن رد الفعل لإكتشاف الإدارة للأخطاء مؤدية إلى تعديلات يعتبر سالباً أكثر في الفترة (2009-2004) مقارنة بمرحلة التطبيق للقانون، وربما تعكس تلك النتيجة أن السوق لم يعاقب التعديلات المحاسبية بشدة خلال مرحلة تطبيق قانون (SOX).

وفي دراسة حديثة، اختبر (Chen et al., 2014) أثر تعديل القوائم المالية على المحتوى المعلوماتي للأرباح في الأجل القصير. وقد وجدوا أن الشركات التي يوجد لديها تعديلات جوهرية (بمعنى تلك التي لديها تجاوزات أو تحريفات محاسبية في قوائمها المالية "Irregularities") (تتضمن 343 تعديل لشركات أمريكية خلال الفترة 1997-2006) تعاني من إنخفاض جوهري في معامل إستجابة الأرباح ('ERC' Earnings Response Coefficient) على مدار فترة تمتد إلى ثلاث سنوات بعد نشر تعديلات القوائم المالية. في المقابل، تعاني الشركات التي لديها تعديلات أخرى بخلاف التجاوزات أو التحريفات المحاسبية في قوائمها المالية (تتضمن 865 تعديل لشركات أمريكية خلال الفترة 1997-2006) من إنخفاض في معامل إستجابة الأرباح لفترة ربع واحد فقط. بالإضافة إلى ذلك، فقد وجد بين الشركات التي لديها تعديلات جوهرية أن تلك التي تعتبر محلاً لمخاوف أكثر في المصدقية وتلك التي لم تتخذ أفعالاً سريعة لتحسين مصداقية التقرير المالي تعاني من تدهور لفترة أطول في معامل إستجابة الأرباح.

4- أسعار الأسهم:

تركز الدراسات السابقة عن تعديلات القوائم المالية بصفة أساسية على سوق الأسهم لاختبار أثر التعديلات على التغيرات في قيمة الشركة (Park and Wu, 2009). وقد توصلت معظم الدراسات السابقة إلى وجود عوائد سالبة غير عادية نتيجة لنشر تعديلات القوائم المالية في سوق الأسهم. على سبيل المثال، وجد كل من (Dechow et al., 1996; Anderson and Yohn, 2002) أن تعديلات القوائم المالية تؤدي إلى خسائر جوهرية في القيمة السوقية.

وقد توصل (Palmrose et al., 2004)، وذلك على عينة من 403 شركة عدلت قوائمها المالية خلال الفترة 1995-1999، إلى وجود رد فعل سلبي لسعر السهم وتباين جوهري في العوائد غير العادية تتبع تعديل القوائم المالية، ووجود تأثير عكسي جوهري لتعديل القوائم المالية على قيمة الشركة، حيث تبين أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية تفقد ما يقرب من (-9.2%) من قيمتها على مدار نافذة من يومين للنشر. كذلك، توصل (Robbani et al., 2006)، وذلك على عينة من تعديلات في الأرباح لـ 919 قائمة مالية صادرة من قبل 845 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من يناير 1997 وحتى يونيو 2002 (وذلك وفقاً لما هو محدد من قبل "GAO, 2003")، إلى أن السوق عادة يستقبل تعديلات الأرباح بشكل سلبي، وينبع ذلك من حقيقة أن التعديلات لأعلى ولأسفل تظهر تأثيراً عكسياً على سعر السهم، ورد الفعل في الأجل القصير بشكل أكثر وضوحاً عن رد الفعل في الأجل الطويل، كما أن الأثر السلبي يكون أعلى نتيجة لتلك الأسباب المرتبطة مباشرة بإدارة الأرباح عن تلك التي لا تتضمن أي فعالية لإدارة الأرباح. وتتسق نتائج دراسة (Flanagan et al., 2008) مع دراسة (Robbani et al., 2006)، وذلك على نفس العينة، في إنخفاض القيمة السوقية للأسهم بعد تعديل القوائم المالية.

5- تكلفة رأس المال:

يمكن أن يؤدي تعديل القوائم المالية إلى زيادة في تكلفة رأس مال الشركة (انظر على سبيل المثال: Hribar and Jenkins, 2004; Flanagan et al., 2008; Badertscher et al., 2011)، حيث يرى كل من (Badertscher et al., 2011) أن الزيادة في تكلفة رأس المال يمكن عزوها إلى تسبب تعديل القوائم المالية في زيادة مخاطر المعلومات التي تواجه المستثمرين بعد حدوث التعديل. وتؤدي التعديلات إلى زيادة مستوى عدم التأكد من خلال جعل التقارير المالية المستقبلية أقل مصداقية (Wilson, 2008) ومن خلال طرح المستثمرين لتساؤلات عن مصداقية الإدارة (Hribar and Jenkins 2004; Palmrose et al., 2004)، ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على إدراك المستثمرين لمخاطر المعلومات، والتي ترتبط بتكلفة رأس المال في النماذج الحديثة لتسعير الأصول (Easley and O'Hara, 2004; Lambert et al. 2007) وترتبط على وجه الخصوص بتعديلات القوائم المالية (Hribar and Jenkins, 2004; Francis et al., 2005;) (Kravet and Shevlin, 2010). وقد تبين (Hribar and Jenkins, 2004) من زيادة جوهرياً في تكلفة رأس المال الشركة بعد نشر تعديلات القوائم المالية، حيث قدرا الزيادة النسبية في تكلفة رأس المال بما يتراوح بين 10% إلى 19% باستخدام نماذج لتكلفة رأس المال.

وتدعم نتائج دراسة (Graham et al., 2008) وجهة النظر بأن مشاكل المخاطر وعد التأكد، والتي وثقت جيداً في سوق الأسهم، توجد أيضاً في سوق الديون الخاصة. ويؤكد على ذلك أيضاً ما توصلت

إليه دراسة (Park and Wu, 2009)، وذلك على 176 تعديلاً لقوائم مالية لشركات أمريكية صادرة عن (GAO, 2006)، بزيادة تكلفة الديون بعد تعديل القوائم المالية. كذلك، اختبر (Graham et al., 2008) أثر تعديلات القوائم المالية على عقود قروض البنوك ووجدوا أن البنوك تستخدم شروطاً إئتمانية أشد صرامة لكي تتغلب على مخاطر التعثر وعدم تماثل المعلومات الناجم عن تعديلات القوائم المالية، وينعكس ذلك في زيادة في تكلفة القروض البنكية بعد نشر القوائم المالية المعدلة.

6- توقعات المحللين الماليين:

توصل (Palmrose et al., 2004) إلى وجود زيادة جوهرية في تشتت توقعات المحللين الماليين عند نشر القوائم المالية المعدلة، والذي يرتبط سلباً برد فعل السوق لتعديلات الأرباح. وأن الزيادة في تشتت توقعات المحللين الماليين على علاقة سالبة وجوهرية بالعوائد المنشورة، ويتسق ذلك مع كل من أن التعديلات تزيد من عدم التأكد والعلاقة بين عدم التأكد وتحقيق عوائد سالبة أكثر نتيجة لنشر التعديلات.

7- تغيير الإدارة:

توصلت الدراسات السابقة إلى أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية يكون لديها معدلات مرتفعة لدوران المديرين التنفيذيين بعد التعديل مقارنة بالشركات الأخرى (أنظر على سبيل المثال: (Srinivasan, 2005; Desai et al., 2006; Hennes et al., 2008; Chen et al., 2014). كذلك، يمكن أن يعاني المديرين الخارجيين من ارتفاع معدل الدوران، وجود جزاءات من سوق العمل (Srinivasan, 2005)، وفقد سمعتهم (Flanagan et al., 2008). ويستند الإستدلال العام على ذلك بأن عزل أو تغيير المديرين التنفيذيين الأول يمكن أن يساعد على إستعادة مصداقية التقرير المالي (Chen et al., 2014; Beneish et al., 2016).

وقد وجد (Srinivasan, 2005) أن معدلات دوران جوهرية للمديرين التنفيذيين في كل من العاميين الأول والثاني بعد نشر تعديلات القوائم المالية. كذلك، وجد (Arthaud-Day et al., 2006) أن معدل دوران كل من المدير التنفيذي الأول (CEO)، والمدير المالي الأول (CFO) في الشركات التي تعدل قوائمها المالية يمثل ضعف نظيره في الشركات التي لا تعدل قوائمها المالية. وتتسق دراسة (Hennes et al., 2008) مع ما توصل إليه (Srinivasan, 2005; Arthaud-Day et al., 2006)، بالإضافة إلى أن تغييرات الإدارة في الشركات التي تعدل قوائمها المالية بعد نشر التعديلات تمس بصفة أساسية كل من المدير التنفيذي الأول (CEO)، والمدير المالي الأول (CFO). وتوصلت دراسة كل من (Collins et al., 2009; Rich and Zhang, 2016) إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بالمديرين الماليين.

كذلك، توصل (Desai et al., 2006) إلى أن 60% من الشركات التي تعدل قوائمها المالية، يفقد على الأقل أحد المديرين الأول (المدير التنفيذي الأول، رئيس مجلس الإدارة، أو مدير التشغيل الأول) وظيفته خلال 24 شهر من نشر التعديلات، وذلك مقارنة بنسبة 35% للعينة الضابطة.

8- تغيير المراجع:

يرجح (Mande and Son, 2013) أنه إستجابة للضغط من أسواق المال، فإن الشركات التي تعدل قوائمها المالية ربما تعزل مراجعها لزيادة جودة المراجعة واستعادة سمعتها المفقودة عندما تنشر التعديلات لمجتمع الإستثمار، وذلك بأن تغيير المراجع من الممكن أن يسمح للشركة أن تلقي بمسئولية التعديل على مراجعها، ومن ثم تستعيد الشركة سمعتها المفقودة، إستعادة ثقة السوق في تقريرها المالي، وزيادة الدور الرقابي للمراجعة.⁽⁷⁾

ويرجح (Larcker and Richardson, 2004) أن وجود تعديل للقوائم المالية نتيجة لإدارة الأرباح بواسطة الشركة يمثل فشلاً للمراجعة بسبب أن المراجع الخارجي للشركة لم يمنع مثل ذلك الخداع والتضليل. إتساقاً مع ذلك، فقد توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أن تعديلات القوائم المالية تؤدي إلى إيجاد صورة سلبية أكثر لدى المستثمرين عن مراجعي شركاتهم (Byrnes et al., 2002). وقد توصل (Fuerman, 2000) إلى زيادة حالات التقاضي من قبل المساهمين ضد مراجعي الشركات التي عدلت قوائمها المالية، في حين تبين لـ (Liu et al., 2009) أن المساهمين من المحتمل أكثر أن يصوتوا ضد التصديق على تعيين المراجع في الشركة التي تعدل قوائمها المالية.

وقد توصلت الدراسات السابقة إلى أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية يكون لديها معدلات مرتفعة لدوران المراجعين، متضمنة إستقالة المراجعين وعزلهم، وذلك مقارنة بالشركات الأخرى (أنظر على سبيل المثال: Hennes et al., 2012; Chen et al., 2014, Hennes et al., 2014). وقد وجد (Hennes et al., 2012) أن إستقالة المراجعين في الشركات التي تعدل قوائمها المالية ترتبط برد فعل سلبي للسوق، بينما عزل المراجعين يرتبط برد فعل إيجابي للسوق، وذلك إتساقاً مع إستناد الشركات بإشارة عزل المراجع لتحسين جودة التقرير المالي.

وقد اختبر (Mande and Son, 2013) ما إذا كانت تعديلات القوائم المالية مرتبطة بتغيير المراجعين لاحقاً، وذلك على عينة كبيرة من الشركات الأمريكية التي عدلت قوائمها المالية ومراجعها، حيث تضمنت العينة 3,492 مشاهدة لتغييرات المراجعين في (منها 2,559 مشاهدة تم عزلهم، 933 مشاهدة تقدموا باستقالاتهم) خلال الفترة 2001-2006. وكما هو متوقع، فقد توصلنا إلى

(7) برغم ذلك، يرى (Mande and Son, 2013) أن المراجعين أيضاً يمكن أن يأخذوا المبادرة بالإنفصال. على سبيل المثال، يمكن أن يتقدم المراجع بإستقالته في حالة وجود مخاطر مرتفعة للعميل، وتجنب إرتفاع مخاطر التقاضي من قبل المساهمين.

أن تصحيح العلاقة (Realignments) بين المراجع-العميل تزيد بعد نشر الشركات للتعديلات. وقد وجد علاقة موجبة بين التعديلات ومعدلات دوران المراجعين، وأن تلك العلاقة تكون أكثر وضوحاً عندما تكون التعديلات حادة وجودة حوكمة الشركات مرتفعة. وتعكس تلك النتيجة وجهة النظر بأن تعديلات القوائم المالية تعتبر متنبأ هاماً لتغييرات المراجعين في العام التالي.

9- مخاطر التقاضي:

يمكن أن تؤدي التعديلات في القوائم المالية إلى زيادة مخاطر التقاضي للشركة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إرتفاع تكاليف التقاضي، بالإضافة إلى الجزاءات والغرامات التي يمكن أن تتعرض لها الشركات نتيجة تعديل قوائمها المالية، ويؤكد على ذلك العديد من الدراسات السابقة (أنظر على سبيل المثال: Palmrose et al., 2004; Palmrose and Scholz, 2004; Bardos et al., 2013; Donelson et al., 2013). كذلك، تعتبر تعديلات القوائم المالية سبباً رئيسياً في الدعاوى القضائية ضد المراجعين (أنظر على سبيل المثال: Myers et al., 2005; Lin et al., 2013; Li and Luo, 2017).

10- إمكانية الإستيلاء:

على الرغم أن تعديلات القوائم المالية تعتبر تصحيحات لاحقة لأخطاء محاسبية سابقة، فإن الإعلان عن تعديلات القوائم المالية يزيد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية (Bhattacharya et al., 2010)، توفر إشارة لإرتفاع مخاطر المعلومات (Kravet and Shevlin, 2010)، وبذلك يزيد من تكلفة الإختيار العكسي. ويعتبر عدم تماثل المعلومات ذلك على وجه الخصوص محدد هاماً للقرارات الإستثمارية الرئيسية مثل قرارات الإستيلاء، وأن مخاطر المعلومات المتأصلة في الشركات التي تعدل من قوائمها المالية يتوقع أن تزيد من دوافع المستحويين المحتملين لتقديم عروض للإستحواذ (Amel-Zadeh and Zhang, 2015). بصفة عامة، في حين أن الإفتقار إلى إدارة ورقابة فعالة في الشركات التي تعدل قوائمها المالية يستدعي تدخلاً خارجياً من خلال الإستحواذات، إلا أن مخاطر المعلومات في تلك الشركات ربما تخفض من تلك الدوافع للمستحويين المحتملين. بذلك يظل هناك سؤالاً مطروحاً عما إذا كانت تكاليف مخاطر المعلومات تفوق المنافع المحتملة للإستيلاء بعد تعديلات القوائم المالية (Amel-Zadeh and Zhang, 2015).

وتتطوي الشركات التي تندمج في إدارة الأرباح بشكل تعسفي وتدرج فيما بعد ضمن الشركات التي تعدل قوائمها المالية على عدم كفاءة في نظم رقابتها الداخلية (Ashbaugh-Skaife et al., 2007)، وتوفر إشارة لتكاليف وكالة (Amel-Zadeh and Zhang, 2015).

ويعتبر الإستيلاء آلية هامة للحد من تكاليف الوكالة من خلال إحلال الإدارة غير الكفاء وتحسين الحوكمة الداخلية (Morck et al., 1989; Shivdasani, 1993; Schwert, 2000). بالإضافة إلى أن عوائد الأسهم السالبة، في المتوسط، بعد إعلان تعديلات القوائم المالية يمكن أن يجعل من الشركات أهدافاً جذابة للإستيلاء (Amel-Zadeh and Zhang, 2015).

وعن سبب إمكانية تأثير تعديلات القوائم المالية على الإستيلاء، يرى (Amel-Zadeh and Zhang, 2015) أن رقابة الشركة تمثل دوراً إنضباطياً في إدارة الشركة بسبب أنها تؤسس دوافع قوية للأطراف الخارجية للتدخل بعروض للإستيلاء على الشركات غير الكفاء من أجل إستبعاد الإدارة السيئة وزيادة قيمة حملة الأسهم (Manne, 1965; Jensen and Ruback, 1983).

برغم ذلك، فقد توصلت دراسة (Amel-Zadeh and Zhang, 2015) إلى أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية من المحتمل أن تكون أقل عرضة للإستيلاء عن نظيرتها التي لم تعدل قوائمها المالية، ويقترح تحليلهما لتلك النتيجة بأن مخاطر المعلومات المرتبطة بتعديل القوائم المالية تعتبر المحرك الرئيسي لتلك النتيجة. نظرياً، فإن سوء الأداء المستمر لشركة ما في السوق يوفر إشارة عن سوء الإدارة، ويوفر ذلك فرصاً حيوية لإمكانية الإستيلاء. برغم ذلك، توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلطة عن العلاقة بين أسعار السوق والإستيلاء (Agrawal and Jaffe, 2003; Edmans et al., 2012; Amel-Zadeh and Zhang, 2015).

وبعد تعرض الباحث في هذا القسم للبيئة المؤسسية في مصر ودورها في تنظيم التقرير المالي، مفهوم القوائم المالية المعدلة، ومسببات وآثار تعديل القوائم المالية، يقوم الباحث في القسم القادم (الثاني) بعرض للدراسات السابقة على المستوى الاختباري عن العلاقات بين متغيرات البحث.

القسم الثاني

الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

يهدف هذا القسم إلى التعرض لأهم الدراسات السابقة عن العلاقات بين متغيرات البحث بما يسهم في تطوير فروضه والإجابة عن أسئلته.

أولاً: الدراسات السابقة عن العلاقة بين جودة الأرباح وتعديل القوائم المالية

يمكن أن تستخدم الاستحقاقات الاختيارية لتحسين كيفية كشف الأرباح المقررة للقيمة الاقتصادية الحقيقية للشركة، أو أنها يمكن أن تستخدم لتضليل السوق عن القيمة الاقتصادية الحقيقية للشركة (Margetis, 2004)، وتدعم الأدلة الاختبارية كلا الترحيحين. من ناحية، يمكن أن تقدر الاستحقاقات الاختيارية من قبل السوق، فقد وجد (Subramanyan, 1996) أن الاستحقاقات الاختيارية الجارية مرتبطة موجباً بالأرباح المستقبلية، وقد أقتراح في المتوسط أن الاستحقاقات الاختيارية ذات دلالة قيمة وتقدر بشكل صحيح من قبل سوق كفاء. من ناحية أخرى، يمكن أن تستخدم الاستحقاقات الاختيارية لتضليل السوق عن قيمة الشركة. فقد أشار (Margetis, 2004) إلى أن السوق يظهر رد فعل للأرباح المقررة دون الأخذ في الإعتبار لأثر الاستحقاقات الاختيارية (Teoh et al., 1998a, b). وقد ألفت تلك الدراسات الضوء على أهمية الاستحقاقات الاختيارية على عوائد السوق. بسبب أن الاستحقاقات الاختيارية تعتبر هامة لتحديد قيمة الشركة، فإن رد فعل شركة ما لا تعدل قوائمها المالية إستجابة لتعديل المنافسين يمكن أن يعتمد على مستوى الاستحقاقات الاختيارية على الشركة التي لا تعدل قوائمها المالية (Margetis, 2004).

وقد توصل (Richardson et al., 2002) إلى أن الشركات في ظل مستويات مرتفعة من الاستحقاقات الاختيارية التي تزيد من الدخل، بمعنى التي تدير الأرباح، من المحتمل أكثر أن تعدل الأرباح. وقد هدفت دراسة (Hee, 2011) إلى اختبار التغيرات في القدرة التنبؤية للأرباح حول تعديل القوائم المالية، وذلك على عينة من 465 شركة أمريكية عدلت قوائمها المالية خلال الفترة 1997-2006. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية تنطوي على زيادة أكبر في إستمرارية الأرباح من السنتين قبل التعديل إلى السنتين بعد التعديل.

في دراسة (Wiedman and Hendricks, 2013)، وذلك على عينة مكونة من 308 شركة أمريكية عدلت قوائمها من قاعدة بيانات (Lexis-Nexis) المالية خلال الفترة 1997-2003، تقترح نتائجها بصفة عامة أن الشركات توفر إشارة عن تحسن مصداقية التقارير المالية بعد التعديل من

خلال جودة استحقاقات أعلى وإدارة أرباح أقل للأنشطة الحقيقية. ويستند (Wiedman and Hendricks, 2013)، في تفسيرهما عما إذا كانت الشركات تحسن من مصداقية التقارير المالية فيما بعد القيام بتعديل ما، وكيف يتم ذلك، من خلال المقارنة بين وجهتي نظر. الأولى، وتعكس وجهة نظر التوافق (Compliance View)، والتي تنتبأ بأن الشركات ببساطة تقوم بتصحيح الأخطاء بهدف التوافق مع القواعد التنظيمية. الثانية، وتعكس وجهة نظر الإشارة (Signaling View)، والتي تنتبأ بأن التحسينات تعتبر أوسع لتسمح للشركات بإرسال إشارة جودة تقارير مرتفعة وبذلك تخفض من عدم التأكد في المعلومات. وقد توصلنا إلى أن جودة الاستحقاقات قد تحسنت بعد تعديل القوائم المالية وأن مثل ذلك التحسن يعتبر ملحوظ لكل من التعديلات في أخطاء الأرباح أو الأخطاء غير المرتبطة بالأرباح. كذلك، فقد وجدنا أن مدى إدارة الأرباح لأنشطة حقيقية ينخفض بشكل جوهري.

وفي دراسة حديثة، وجد (Files et al., 2014) في اختبارهم لخصائص الشركات والآثار السوقية لتكرار تعديل القوائم المالية، أن 38% من الشركات التي تعدل قوائمها المالية تقوم بتعديل القوائم على الأقل مرتين خلال الفترة 2002-2008، وأن 31% من الشركات التي تكرر تعديل القوائم تقوم بالتعديل ثلاث أو أربع مرات خلال نفس الفترة. وقد توصلنا (Files et al., 2014) إلى أن التعديلات تحدث أكثر في الشركات التي لديها جودة محاسبية أقل مسبقاً، وذلك على عينة من 1,284 مشاهدة لشركات أمريكية خلال الفترة 2002-2006 قامت بتعديلات لقوائمها المالية من قاعدة بيانات (Audit Analytics). ولم يجد (Moore and Pfeiffer, 2004) فرقاً في الاستحقاقات الإجمالية الشرطية، استحقاقات رأس المال العامل، أو استحقاقات أخرى للشركات التي تعدل قوائمها المالية، وذلك قبل أو بعد الإعلان عن التعديل.

ونظراً لوجود نتائج مختلطة للدراسات السابقة عن علاقة جودة الأرباح بتعديل القوائم المالية، يتم صياغة الفرض الأول في صورة العدم على النحو التالي:

الفرض (1): لا توجد علاقة بين جودة الأرباح وتعديل القوائم المالية

ثانياً: الدراسات السابقة عن العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة وتعديل القوائم المالية

1- إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول:

يرجح (Dechow et al., 1996) أنه عندما يكون المدير التنفيذي الأول هو أيضاً رئيس مجلس الإدارة، فإن ذلك يخفض من فعالية وظيفة مراقبة المجلس ويستبعد آلية رقابية إضافية، واتساقاً مع ذلك وجد (Dechow et al., 1996) أن الشركات التي يوجد بها غش (بمعنى تلك التي تعرضت لإجراءات ملزمة من قبل "SEC") من المحتمل أكثر أن يكون لديها مديرون تنفيذيون أول يشغلون

منصب رئيس مجلس الإدارة أيضاً (بمعنى وجود إزدواجية) وذلك مقارنة بمجموعة ضابطة من الشركات. في المقابل، وجد (Beasley, 1996) أنه في حين أن الشركات التي يوجد بها غش لديها مجالس ذات إستقلالية أقل، فإن الفصل بين دور المدير التنفيذي الأول ورئيس مجلس الإدارة لا يختلف بشكل جوهري بين الشركات التي يوجد بها غش وتلك التي لا يوجد بها غش. وعلى الرغم من توصل (Efendi et al., 2007) إلى وجود علاقة موجبة بين إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتعديل القوائم المالية، إلا أن (Jiang et al., 2015) وجد علاقة سالبة بين إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتعديل التدفقات النقدية. من ناحية أخرى، لم يتوصل (Abdullah et al., 2010) إلى وجود علاقة بين إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتعديل القوائم المالية على 62 شركة ماليزية (31 شركة عدلت قوائمها المالية، وعينة ضابطة من 31 شركة لم تعدل قوائمها المالية) مسجلة خلال الفترة 2005-2002.

ونظراً لعدم وجود إتساق في نتائج الدراسات السابقة عن العلاقة بين إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتعديل القوائم المالية، يتم صياغة الفرض الفرعي (1/2) في صورة العدم على النحو التالي:

الفرض (1/2): لا توجد علاقة بين إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتعديل القوائم المالية

2- إستقلالية مجلس الإدارة:

وجد (Dechow et al., 1996) أن الشركات التي يوجد بها غش (بمعنى تلك التي تعرضت لإجراءات ملزمة من قبل "SEC") من المحتمل أكثر أن يكون فيها أعضاء داخليون في مجالس الإدارات وذلك مقارنة بمجموعة ضابطة من الشركات. وقد أخذ (Larcker et al., 2007) في الإعتبار نظرة شاملة لخصائص الحوكمة، وقد وجدوا دليلاً محدوداً لارتباط خصائص حوكمة الشركات بحدوث تعديلات محاسبية. وقد توصل (Cornett et al., 2008) إلى وجود علاقة سالبة بين إستقلالية مجلس الإدارة وتعديل القوائم المالية. وعلى عينة مكونة من 187 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية ذات قوائم مالية معدلة وعينة مقابلة من 187 شركة ذات قوائم مالية غير معدلة، خلال الفترة 1997-2002، وجد (Marciukaityte et al., 2009) أنه قبل تعديل الأرباح، فإن الشركات التي تعدل القوائم إختيارياً يكون لديها إستقلالية أكثر في مجلس الإدارة عن الشركات التي أجبرت من قبل أطراف خارجية بتعديل الأرباح. كما أن الشركات التي تعدل القوائم، وخاصة التي أجبرت على التعديل، تزيد من إستقلالية مجالسها فيها بعد التعديل. بمعنى آخر، أن إحتمال تعديل القوائم المالية إختيارياً بدلاً من الإجبار على ذلك من قبل أطراف خارجية على علاقة موجبة بإستقلال مجلس الإدارة. برغم ذلك، لم تتوصل دراسة (Lin et al., 2006) إلى وجود علاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة وتعديل القوائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمثل وعلى النقيض من توقعاتهم، لم يتوصل (Wang et al., 2013) إلى وجود علاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة (مقاسة

بإدراجية دور المدير التنفيذي الأول) وتعديل القوائم المالية، وذلك على عينة مكونة من 183 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية ذات قوائم مالية معدلة وعينة مقابلة من 183 شركة ذات قوائم مالية غير معدلة، من قواعد بيانات (ExecuComp; Compustat; and GAO) خلال الفترة 2003-2008. وتتسق تلك النتيجة مع ما توصل إليه كل من (Agrawal and Chadha, 2005;) (Abdullah et al., 2010).

ونظراً لعدم وجود إتساق في نتائج الدراسات السابقة عن العلاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة وتعديل القوائم المالية، يتم صياغة الفرض الفرعي (2/2) في صورة العدم على النحو التالي:

الفرض (2/2): لا توجد علاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة وتعديل القوائم المالية

ثالثاً: الدراسات السابقة عن العلاقة بين هيكل الملكية وتعديل القوائم المالية

يعتبر هيكل الملكية محددًا هاماً لمشاكل الوكالة في الشركات المساهمة، بالإضافة إلى أنه يؤثر أيضاً على إعداد تقارير الشركة. ويحدد هيكل الملكية إلى حد كبير هيكل مجلس الإدارة، نوع حملة الأسهم المسيطرين، ونظم المكافآت، وبذلك يؤثر هيكل الملكية على فعالية حوكمة الشركات، ودورات التشغيل والأداء المالي للشركة (Jin and Chen, 2009). ويؤثر هيكل الملكية بالطبع على دوافع وقرارات المديرين فيما يتعلق بإدارة الأرباح، وبذلك يؤثر على حدوث تعديل في القوائم المالية (أنظر على سبيل المثال: Wang and Wu, 2011; Wu et al., 2016). لذلك، يتناول البحث الحالي مكوناً رئيسياً لهيكل الملكية بهدف اختبار علاقته بتعديل القوائم المالية، وهو الملكية الحكومية. ويرجع ذلك لعدة أسباب، من أهمها: 1) أهمية الوزن النسبي للملكية الحكومية في الشركات المساهمة المصرية المسجلة بالبورصة، حيث يبلغ متوسط الملكية الحكومية 25% تقريباً خلال الفترة 2013-2015. 2) وفقاً لنص المادة الثالثة (البند "3") من القانون رقم (144) لسنة 1988، يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة القوائم المالية للشركات المساهمة التي تمتلك الدولة فيها 25% على الأقل. 3) إختلاف مشاكل الوكالة في الشركات المملوكة للقطاع الخاص عن تلك المملوكة للدولة.⁽⁸⁾

مقارنة بالشركات غير الحكومية، تواجه الشركات الحكومية مديريين متعددين وهيكل أكثر تعقيداً لمشكلة الوكالة، في حين يكون لديها رقابة أقل من قبل المساهمين (Fan and Wong, 2002; Yu, 2007). ونتيجة لغياب ملاك حقيقيين لهم ملكية حقيقية في الشركات، فإن الشركات المملوكة للدولة يكون مسيطر عليها وتدار بواسطة موظفون حكوميون والذين غالباً ما يفتقرون إلى دوافع للإشراف على وتقييم المديرين بفعالية (Wu et al., 2016). وما يزيد الأمر سوءاً، هو أن المديرين في

(8) عن طبيعة واختلاف مشاكل الوكالة بين القطاعين الخاص والعام، يرجع في ذلك تفصيلاً إلى دراسة (عفيفي، 2013).

الشركات المملوكة للدولة رجال سياسة والذين يكونون مهتمون أكثر بترقياتهم ويركزون أكثر على الحفاظ على علاقات مع السلطات العليا عن المديرين الآخرين (Huang et al., 2010). نتيجة لذلك، فإن الشركات المملوكة للدولة يكون لديها كفاءة أقل وأداء أسوأ عن الشركات غير المملوكة للدولة (Wang and Wu, 2011). من ناحية أخرى، فإن الأداء قصير الأجل يظل الأساس للحكومة لتقييم المديرين، والذي يرتبط بقوة بفرصة حصولهم على ترقية (Li and Zhou, 2005). بذلك، فإن المدير يظل لديه دوافع لإدارة الأرباح وخاصة قبل نهاية عقده، والذي ربما يؤدي إلى إمكانية تعديل القوائم المالية. ونتيجة لمضمون مشاكل الوكالة، فإن الشركات المملوكة للدولة يكون لديها غالباً مخاطر أعلى في المصادقية وتعاني من فقد سمعتها أكثر (Wu et al., 2016).

ويرى الباحث أنه نتيجة لأهمية الشركات المسيطر عليها من قبل الدولة للإقتصاد والمجتمع في مصر، فإن وسائل الإعلام والمستثمرين يولون إهتماماً أكثر لتلك الشركات، وعندما يكون هناك إساءة تصرف من قبل الإدارة، فإن وسائل الإعلام تستجيب بسرعة أكثر وتكتب أكثر عن تلك الأحداث، ويمكن أن يتسبب ذلك في خسارة أكثر لسمعة تلك الشركات وأثار إقتصادية عكسية أكثر.

ويتم صياغة الفرض رقم (3) عن العلاقة بين الملكية الحكومية وتعديل القوائم المالية، في صورة إيجابية للفرض البديل على النحو التالي:

الفرض (3): توجد علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وتعديل القوائم المالية

رابعاً: الدراسات السابقة عن دور الجهاز المركزي للمحاسبات في تعديل القوائم المالية

وفقاً لنص المادة الثالثة (البند "3") من القانون رقم (144) لسنة 1988، يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية "الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن 25% من رأسمالها".

وللجهاز المركزي للمحاسبات دور هام في عملية الرقابة، ويدعم ذلك ما جاء بالمادة الخامسة من القانون رقم (144) لسنة 1988: 1) نص البند "2" على ما يلي: "وتتضمن هذه الرقابة مراجعة الحسابات الختامية والمراكز المالية والميزانيات للجهات الخاضعة لرقابته للوقوف على مدى صحتها وتمثيلها لحقيقة النشاط وذلك وفقاً للمبادئ والنظم المحاسبية المتعارف عليها مع إبداء الملاحظات بشأن الأخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق أحكام القوانين واللوائح والقرارات". 2) نص البند "2/د" على ما يلي: "إيضاح ما يكون قد وقع أثناء السنة المالية من مخالفات لأحكام القوانين والنظم على وجه يؤثر على نشاط الوحدة محل المراجعة أو على مركزها المالي أو على أرباحها مع بيان ما يكون قد اتخذ في شأن ذلك، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة عند إعداد الميزانية". 3) نص

البند "2/ط" على ما يلي: "مراعاة أصول المهنة والإلتزام بواجباتها وآدابها، وعلى الأخص الكشف عن الوقائع التي يعلمون بها أثناء تأدية مهمتهم والتي لا تقصح عنها الحسابات والأوراق التي يشهدون بصحتها، وذلك متى كان الكشف عن هذه الوقائع أمراً لازماً لكي تعبر هذه الحسابات والأوراق عن الواقع، وكذلك الكشف عما علموه من نقص أو تحريف أو تمويه في هذه الحسابات والأوراق أو من أية موانع من شأنها أن تؤثر على حقيقة المركز المالي أو حقيقة الأرباح والخسائر للوحدة محل المراجعة، وعليهم أيضاً مراعاة الأوضاع المهنية في الفحص والتقارير عنه والحصول على الإيضاحات التي من شأنها أن تمكنهم من إكتشاف أي خطأ أو غش وقع في الحسابات".

ويتم صياغة الفرض رقم (4) عن العلاقة بين قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بعملية المراجعة وتعديل القوائم المالية، في صورة الفرض البديل على النحو التالي:

الفرض (4): توجد علاقة بين قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بعملية المراجعة وتعديل القوائم المالية

خامساً: الدراسات السابقة عن العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية

حدد إتحاد المراجعين الداخليين (The Institute of Internal Auditors 'IIA') أربعة أطراف رئيسية يجب توافرها كحجر زاوية لبناء أساس قوي وفعال لحوكمة الشركات، وهي: الإدارة العليا، المراجعين الخارجيين، لجنة المراجعة، والمراجعين الداخليين (IIA, 2002: 1).

وقد حدد دليل قواعد حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية (فقرة: 2-5-5)، والصادر عن مركز المديرين المصري في مارس 2011، مهام لجنة المراجعة والتي تتضمن دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها، دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها، دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها، دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها، ودراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه. بالإضافة إلى ما سبق، يدخل ضمن مهام لجنة المراجعة، دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها، وفقاً للإصدار الثالث لدليل قواعد حوكمة الشركات الصادر في مارس 2016 (فقرة: 1/3/2). ولا شك أن الإلتزام بتلك القواعد سوف يسهم بشكل فعال في الحد من وجود أخطاء ومخالفات في القوائم المالية، والحد من التعديلات التي يمكن أن تحدث.

وقد اختبر (Baber et al., 2012) العلاقة التفاعلية بين خصائص حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية (القوائم المالية المعدلة)، وذلك على عينة مكونة من 715 شركة أمريكية (1,430 مشاهدة) متضمنة في (S&P 1500)، وقد وجدوا أن العلاقة بين مقاييس حوكمة الشركات وإحتمال تعديل القوائم المالية دالة فقط عندما تكون العلاقات التفاعلية بين مقاييس الحوكمة الداخلية

والخارجية إنعكاس لكل من التأثيرات الرئيسية والعلاقات التفاعلية. وتقتصر تلك النتيجة على علاقات تكاملية أو تعويضية بين خصائص الحوكمة، والتي تحتاج أن يحافظ عليها كما ينبغي لتوصيف دور حوكمة الشركات كمحدد لجودة التقارير المالية.

ويختبر الباحث في البحث الحالي ثلاث خصائص للجنة المراجعة يمكن أن تؤثر على تعديل القوائم المالية، وهي: حجم لجنة المراجعة، إستقلالية لجنة المراجعة، وعدد إجتماعات لجنة المراجعة، وذلك في الجزء التالي.

1- حجم لجنة المراجعة:

وفقاً لدليل قواعد حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والصادر عن مركز المديرين المصري في مارس 2011، "يشكل مجلس الإدارة لجنة مراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين، أحدهم خبير في الشؤون المالية والمحاسبية. ويجوز أن تضم اللجنة أعضاء غير تنفيذيين في حالة عدم توافر العدد الكافي من المستقلين. ويمكن تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في اللجنة على أن يكون رئيس اللجنة مستقلاً وأغلب أعضائها من المستقلين أو غير التنفيذيين" (فقرة: 1-5-5). وفي ضوء ذلك، فإن قواعد الحوكمة في مصر تهدف إلى إعطاء لجنة المراجعة القوة الكافية من حيث العدد وتنوع خبرات أعضائها للقيام بالدور المنوط بها بفعالية، وأن تلك القوة من المتوقع أن تحد من وجود أخطاء في القوائم المالية، ومن ثم الحد من وجود تعديلات لاحقة فيها.

وعلى المستوى الإختباري، لم يتوصل (Abbott et al., 2004) إلى وجود علاقة بين وجود لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل وتعديل القوائم المالية، بينما وجد (Lin et al., 2006) علاقة سالبة بين حجم لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية، وذلك على عينة مكونة من 106 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية ذات قوائم مالية معدلة وعينة مقابلة من 106 شركة ذات قوائم مالية غير معدلة، خلال عام 2000.

وفي ضوء ما سبق عن العلاقة المتوقعة بين حجم لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية، يتم صياغة الفرض الفرعي (1/5) في صورة العدم على النحو التالي:

الفرض (1/5): لا توجد علاقة بين حجم لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية

2- إستقلالية لجنة المراجعة:

تقتصر الأدبيات السابقة أن إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة ترتبط بمراقبة أفضل لسببين رئيسيين. الأول، والأكثر أهمية، أن المديرين المستقلين لا يتوافر لديهم روابط إقتصادية أو سيكولوجية بالإدارة والتي ربما تتعارض مع قدرتهم على مساءلة الإدارة (Carcello and Neal, 2000, 2003;)

(Abbott et al., 2004). ثانياً، أن حماية السمعة توفر دافعاً نحو مراقبة أفضل من قبل أعضاء لجنة المراجعة. على وجه الخصوص، فقد لاحظ (Beasley, 1996) أن المديرين الخارجيين يستخدمون عضويتهم في مجلس الإدارة كإشارة للسوق الخارجي لوكلاء إتخاذ القرارات بأنهم: (1) خبراء في القرارات، (2) يفهمون أهمية رقابة القرارات، (3) يمكنهم العمل مع مثل نظم الرقابة تلك (مثل: المحاسبة).

وقد توصل (Abbott et al., 2004)، وذلك على عينة مكونة من 88 تقريراً مالياً معدلاً لشركات أمريكية خلال الفترة 1991-1999 مقابل عينة ضابطة لقوائم لتقارير مالية غير معدلة، إلى أن احتمال وجود تعديل في القوائم المالية ينخفض في الشركات التي يوجد بها لجان مراجعة تتشكل بالكامل من أعضاء مستقلين، ووجود لجان مراجعة ذات فعالية أكثر. وتتسق نتائج دراسة (Agrawal and Chadha, 2005) مع ما توصلت إليه دراسة (Abbott et al., 2004). بينما لم يتوصل (Lin et al., 2006) إلى وجود علاقة بين إستقلالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية.

وقد وجد (Marciuikaityte et al., 2009) أنه قبل تعديل الأرباح، فإن الشركات التي تعدل القوائم اختياريًا يكون لديها إستقلالية أكثر في لجنة المراجعة عن الشركات التي أجبرت من قبل أطراف خارجية بتعديل الأرباح. كما أن الشركات التي تعدل القوائم، وخاصة التي أجبرت على التعديل، تزيد من إستقلالية لجان المراجعة فيها بعد التعديل. بمعنى آخر، أن احتمال تعديل القوائم المالية اختياريًا بدلاً من الإجبار على ذلك من قبل أطراف خارجية على علاقة موجبة بإستقلال لجنة المراجعة.

وعلى عينة من 48 شركة مساهمة مصرية مسجلة قامت بتعديل قوائمها خلال الفترة 2008-2009، ومجموعة مقابلة من 48 شركة لم تعدل قوائمها المالية خلال نفس الفترة، توصل (شاهين، 2012) إلى وجود علاقة عكسية بين إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة واحتمالية تعديل القوائم المالية.

وفي ضوء ما سبق عن العلاقة المتوقعة بين إستقلالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية وما توصلت إليه الدراسات الاختبارية أيضاً في هذا الشأن، يتم صياغة الفرض الفرعي (2/5) في صورة إتجاهية للفرض البديل على النحو التالي:

الفرض (2/5): توجد علاقة سالبة بين إستقلالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية

3- عدد اجتماعات لجنة المراجعة:

وفقاً لدليل قواعد حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والصادر عن مركز المديرين المصري في مارس 2011، "يجب أن تجتمع اللجنة دورياً وفقاً لبرنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر" (فقرة: 3-5-5). ويؤكد (Kalbers and Fogarty, 1993) على أن فعالية لجنة المراجعة من المحتمل أن تكون دالة في العناية الواجبة، أو الإستمرارية في تقديم أعضاء لجنة المراجعة لواجباتهم. وربما يوفر تكرار المقابلات بشكل غير مباشر معلومات عن العناية الواجبة للجنة المراجعة، وغالباً ما يستخدم كمقياس ينوب عن العناية الواجبة (Menon and Williams, 2004; DeZoort et al., 2002; Abbott et al., 2004). وعلى المستوى الاختباري، توصلت دراسة (Abbott et al., 2004) إلى وجود علاقة سالبة بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية. وقد وجدت دراسة (Farber, 2004) عدد إجتماعات أقل للجان المراجعة في الشركات التي يوجد بها غش. كذلك، توصل (شاهين، 2012) إلى وجود علاقة عكسية بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة واحتمالية تعديل القوائم المالية.

وفي ضوء ما سبق عن العلاقة المتوقعة بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية، وما توصلت إليه الدراسات الإختبارية أيضاً في هذا الشأن، يتم صياغة الفرض الفرعي (3/5) في صورة إتجاهية للفرض البديل على النحو التالي:

الفرض (3/5): توجد علاقة سالبة بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية

سادساً: الدراسات السابقة عن العلاقة بين رأي المراجع وتعديل القوائم المالية

اختير (Kinney and McDaniel, 1989) خصائص الشركات التي قامت بتصحيحات في الأرباح في تقاريرها ربع السنوية المقدمة لـ (SEC)، وقد وجد أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية تنسم بوجود آراء متحفظة من قبل المراجعين مقارنة بنظرائها في الصناعة. وفي دراسة حديثة على عينة من 30,825 مشاهدة من قواعد بيانات (Audit Analytics 'AA', Compustat, and CRSP) لقوائم مالية مصدرة بأراء مراجعين غير متحفظة خلال الفترة 2000-2009، توصل (Czerney et al., 2014) إلى أن القوائم المالية في ظل تقارير للمراجعة تحتوي على لغة إستفسارية (Explanatory Language) من المحتمل أكثر أن تعدل لاحقاً عن القوائم المالية التي لا تتضمن مثل تلك اللغة.

ويتم صياغة الفرض السادس عن العلاقة بين رأي المراجع وتعديل القوائم المالية، في صورة إيجابية للفرض البديل على النحو التالي:

الفرض (6): توجد علاقة موجبة بين رأي المراجع المتحفظ وتعديل القوائم المالية

سابعاً: الدراسات السابقة عن العلاقة بين جودة المراجعة وتعديل القوائم المالية

يرى مستخدمو القوائم المالية أن تعديلها يعد بمثابة فشل للمراجعة (Liu et al., 2009). لذلك يقوم الباحث باختبار العلاقة بين جودة المراجعة وتعديل القوائم المالية. وقد توصل كل من (Carcello and Nagy, 2004; Lennox and Pittman, 2008) إلى أن احتمال وجود غش في القوائم المالية يكون أقل في عملاء مكاتب المراجعة الكبار (Big N).

وقد توصل (Files et al., 2014) إلى أن التعديلات تحدث أكثر بين عملاء لمكاتب المراجعة غير الكبيرة (Non-Big N). بالمثل، وجد (Francis et al., 2013)، وذلك على عينة مكونة من 23,190 مشاهدة (منها 2,557 شركة عدلت قوائمها المالية، وذلك بنسبة 11.1%) لشركات أمريكية تمت مراجعتها من قبل أكبر أربع مكاتب مراجعة (Big 4) من قاعدة بيانات (Audit Analytics) خلال الفترة 2003-2008، أن تعديل القوائم المالية من المحتمل أكثر أن يحدث في عملاء مكاتب المراجعة الأصغر من (Big 4)، وأن هؤلاء العملاء من المحتمل أكثر أن يكون لديهم كل من قوائم مالية معدلة تخفض من الدخل وقوائم مالية معدلة تزيد من الدخل، نسبة إلى الأرباح المقررة في الأساس. وفي تحليل إضافي، وُجِدَ أن تلك النتائج ناجمة عن تعديل القوائم المالية والتي تزيد عن 2% من الأرباح المقررة، كذلك وُجِدَ أن تعديلات القوائم المالية والتي لا تؤثر على رقم الربح النهائي تحدث أقل في المكاتب الأكبر.

وفي دراسة حديثة، توصل (Jiang et al., 2015)، وذلك على عينة مكونة من 557 قائمة مالية تم تعديلها لشركات مسجلة في سوقي (Shanghai and Shenzhen Stock Exchanges) بالصين خلال الفترة 2001-2011، إلى أن التلاعب في الأرباح يزيد من تعديل التدفقات غير النقدية، بينما تحد جودة المراجعة من ذلك التأثير. ولكن لا يوجد مثل ذلك التأثير فيما يتعلق بتعديل التدفقات النقدية.

ونظراً لوجود إتساق في نتائج الدراسات السابقة عن العلاقة بين حجم مكتب المراجعة كمقياس لجودة المراجعة وتعديل القوائم المالية، يتم صياغة الفرض رقم (7) في صورة إيجابية للفرض البديل على النحو التالي:

الفرض (7): توجد علاقة سالبة بين حجم مكتب المراجعة وتعديل القوائم المالية

ثامناً: الدراسات السابقة عن العلاقة بين الظروف المالية والإقتصادية وتعديل القوائم المالية

1- الرفع المالي:

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتقرير المالي في تسهيل تخصيص الموارد في أسواق المال. وفي أطرهم المفاهيمية، يؤكد كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون مفيدة لمدى كبير من موفري رأس المال، متضمنين مانحي الإئتمان والمستثمرين في حقوق الملكية لتقرير مدى إمكانية توفير تمويل. وبسبب أن موفري رأس المال يمتلكون قدرات مختلفة لدراسة مشاكل المعلومات، فإن ذلك يطرح تساؤلاً عما إذا كانت جودة المعلومات المحاسبية تؤثر على خيارات الشركات بين موفري رؤس الأموال الخارجيين (Chen et al., 2013).

وقد توصل (Kinney and McDaniel, 1989) إلى وجود علاقة موجبة بين الرفع المالي وتعديل القوائم المالية. وتتسق دراسة (Wang et al., 2013) مع ما توصل إليه (Kinney and McDaniel, 1989)، وذلك على عينة مكونة من 183 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية ذات قوائم مالية معدلة وعينة مقابلة من 183 شركة ذات قوائم مالية غير معدلة، من قواعد بيانات (ExecuComp; Compustat; and GAO) خلال الفترة 2003-2008. وعند الأخذ في الاعتبار التفاعل بين الرفع المالي ومؤشر (Z)، تشير النتائج إلى أن الشركات التي تتحمل بديون مرتفعة تكون أكثر نزعة للإندماج في تعديل القوائم المالية، وأن هذا الإحتمال ينخفض في حالة انخفاض مخاطر الإفلاس.

وعلى عينة مكونة من 819 شركة أمريكية عدلت قوائمها المالية خلال الفترة 1997-2006 مقابل عينة مماثلة لم تعدل قوائمها المالية، من قواعد بيانات مختلفة، وجد (Chen et al., 2013) أن الشركات التي يوجد بها تعديلات جوهرية في قوائمها المالية تتسم بوجود نسب مرتفعة للرفع المالي قبل وبعد التعديل مقارنة بالشركات المقارنة، وذلك إتساقاً مع الإعتماد المتزايد على التمويل بالديون. وفي دراسة حديثة، توصل (Wu et al., 2016) إلى وجود علاقة موجبة بين تعديلات القوائم المالية والضغوط المالية التي تتعرض لها الشركات الصينية خلال الفترة 2004-2013 (معرفة بمواجهة الشركات لمواقف غير عادية، مثل: سنوات متتالية من الخسائر، وجود رصيد سالب لحقوق الملكية، تعرض الشركة للإفلاس، وأية مواقف أخرى غير عادية).

ونظراً لوجود إتساق في نتائج الدراسات السابقة عن العلاقة بين الرفع المالي وتعديل القوائم المالية، يتم صياغة الفرض الفرعي (1/8) في صورة علاقة إتجاهية للفرض البديل على النحو التالي:

الفرض (1/8): توجد علاقة موجبة بين الرفع المالي وتعديل القوائم المالية

2- الربحية:

اختبر (Kinney and McDaniel, 1989) خصائص الشركات التي قامت بتصحيحات في الأرباح في تقاريرها ربع السنوية المقدمة لـ (SEC)، ووجد أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية تتسم بأنها أقل ربحية مقارنة بنظرائها في الصناعة، إلا أن (Richardson et al., 2002) لم يتوصلوا إلى فروق بين الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية وتلك التي لم تعدل قوائمها المالية فيما يتعلق بربحية الشركة. ونظراً لعدم وجود إتساق في نتائج الدراسات السابقة عن العلاقة بين الربحية وتعديل القوائم المالية، يتم صياغة الفرض الفرعي (2/8) في صورة عدم على النحو التالي:

الفرض (2/8): لا توجد علاقة بين الربحية وتعديل القوائم المالية

تاسعاً: الدراسات السابقة عن العلاقة بين حجم الشركة وتعديل القوائم المالية

ربما يكون حجم الشركة بمثابة مقياساً معبراً عن عدد من مواصفات الشركة متضمنة الميزة التنافسية، تكاليف إنتاج المعلومات، قدرات الإدارة، والتكاليف السياسية (عفيفي، 2008). وعلى المستوى الاختباري، اختبر (Kinney and McDaniel, 1989) خصائص الشركات التي قامت بتصحيحات في الأرباح في تقاريرها ربع السنوية المقدمة لـ (SEC)، وقد وجد أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية تتسم بأنها أصغر حجماً مقارنة بنظرائها في الصناعة. إلا أن (Richardson et al., 2002) لم يتوصلوا إلى فروق بين الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية وتلك التي لم تعدل قوائمها المالية فيما يتعلق بحجم الشركة. ونظراً لعدم وجود إتساق في نتائج الدراسات السابقة عن العلاقة بين حجم الشركة وتعديل القوائم المالية، يتم صياغة الفرض رقم (9) في صورة فرض عدم على النحو التالي:

الفرض (9): لا توجد علاقة بين حجم الشركة وتعديل القوائم المالية

وبعد توفير دعم على المستويين التحليلي والاختباري أسهم في تطوير فروض البحث، يقوم الباحث في القسم القادم (الثالث) بتصميم البحث وصياغة النموذج الملائم لاختبار تلك الفروض.

القسم الثالث

تصميم البحث

أولاً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر (CASE)، وتتضمن عينة البحث مجموعة من الشركات غير المالية وذلك خلال الفترة 2013-2015. ويعتمد الباحث على اختيار عينة ميسرة من تلك الشركات. وقد جمعت البيانات يدوياً من التقارير المالية بالإضافة إلى نماذج تقرير الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين. ويوضح الجدول التالي (رقم "1") العينة النهائية للشركات المساهمة المتضمنة في الدراسة الاختبارية.

جدول رقم (1): التصنيف القطاعي لشركات عينة البحث

إجمالي	السنوات وعدد الشركات			بيان
	2015	2014	2013	
عدد المشاهدات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	
647	221	214	212	إجمالي عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ⁽⁹⁾
(119)	(43)	(38)	(38)	يستبعد عدد الشركات التي تنتمي إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك
528	178	176	174	عدد الشركات غير المالية المقيدة (مجتمع البحث)
387	126	130	131	عدد شركات العينة المبدئي
(56)	(19)	(19)	(18)	شركات مستبعدة نتيجة عدم توافر بعض البيانات لمتغيرات البحث
331	107	111	113	عدد شركات العينة النهائي
%62.7	%60.1	%63.1	%64.9	نسبة العينة إلى مجتمع البحث
279	92	92	95	عدد الشركات التي لم تعدل قوائمها المالية في العينة
52	15	19	18	عدد الشركات التي عدلت قوائمها المالية في العينة

ويلاحظ أن عدد الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال فترة الدراسة (2013، 2014، 2015) يبلغ 18 مشاهدة (بنسبة 15.93% تقريباً من حجم العينة)، 19 مشاهدة (بنسبة 17.12% تقريباً من حجم العينة)، 15 مشاهدة (بنسبة 14.02% تقريباً من حجم العينة) وذلك للثلاث سنوات على التوالي، وبعدها إجمالي 52 مشاهدة (بنسبة 15.71% تقريباً من حجم العينة) على مدار الفترة. كذلك، يلاحظ إنخفاض عدد ونسبة الشركات التي عدلت قوائمها المالية في عام 2015 مقارنة بعامي 2013، 2014.

(9) المصدر: التقرير السنوي للبورصة المصرية عام 2015.

ثانياً: نموذج البحث

يعتمد الباحث في اختياره لفروض البحث على نموذج للانحدار اللوجستي، وذلك على النحو التالي (يوضح الجدول رقم "2" وصفاً لمتغيرات البحث والتعريفات الإجرائية لها):

$$\text{RESTATE}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{EQ}_{it} + \beta_2 \text{CEODUAL}_{it} + \beta_3 \text{BOARDIND}_{it} + \beta_4 \text{GOWN}_{it} + \beta_5 \text{ASAAUDIT}_{it} + \beta_6 \text{ACSIZE}_{it} + \beta_7 \text{ACIND}_{it} + \beta_8 \text{ACFREQ}_{it} + \beta_9 \text{AUDITOPIN}_{it} + \beta_{10} \text{AUDITQ}_{it} + \beta_{11} \text{LEV}_{it} + \beta_{12} \text{ROA}_{it} + \beta_{13} \text{SIZE}_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث إن:

تعديل القوائم المالية للشركة i في العام t.	=	RESTATE _{it}
جودة الأرباح للشركة i في العام t.	=	EQ _{it}
إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول للشركة i في العام t.	=	CEODUAL _{it}
إستقلالية مجلس الإدارة للشركة i في العام t.	=	BOARDIND _{it}
الملكية الحكومية للشركة i في العام t.	=	GOWN _{it}
قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة القوائم المالية للشركة i في العام t.	=	ASAAUDIT _{it}
حجم لجنة المراجعة للشركة i في العام t.	=	ACSIZE _{it}
إستقلالية لجنة المراجعة للشركة i في العام t.	=	ACIND _{it}
عدد إجتماعات لجنة المراجعة للشركة i في العام t.	=	ACFREQ _{it}
رأي المراجع في القوائم المالية للشركة i في العام t.	=	AUDITOPIN _{it}
جودة المراجعة للشركة i في العام t.	=	AUDITQ _{it}
نسبة الرفع المالي للشركة i في العام t.	=	LEV _{it}
ربحية الشركة (العائد على الأصول) للشركة i في العام t.	=	ROA _{it}
حجم الشركة i في العام t.	=	SIZE _{it}
بند الخطأ للشركة i في العام t.	=	ε _{it}

وعن قياس المتغير التابع، تجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى تعديل القوائم المالية يمكن أن تنشأ بواسطة الشركة وفقاً لقرارات الجمعية العامة، المراجعين الخارجيين، أو من قبل البورصة المصرية وذلك في حالة وجود إفصاحات غير دقيقة، غير مكتملة، أو مضللة. وفي الشركات المساهمة المصرية، توجد صعوبة في التمييز بين مصادر تعديل القوائم المالية، ويمكن عزو ذلك إلى أن قرارات تعديل القوائم المالية إلى حد بعيد تتم بشكل مشترك بين كل من الشركات والمراجعين، ويتسق ذلك مع العديد من البيانات المختلفة (أنظر على سبيل المثال: Chin and Chi, 2009; Sue et al., 2013). لذلك، لا يميز الباحث بين طبيعة التعديل الذي تم لصعوبة معرفته، ولكن يتم التصنيف على أساس وجود تعديل في القوائم المالية من عدمه.

جدول رقم (2): وصف لمتغيرات البحث والتعريفات الإجرائية لها

التعريف الإجرائي	المتغيرات	
	رمز المتغير	إسم المتغير
المتغير التابع:		
متغير وهمي يعادل الواحد في حالة إذا كان هناك تعديل في القوائم المالية، وصفر بخلاف ذلك.	RESTATE	تعديل القوائم المالية
المتغيرات المستقلة:		
تقاس من خلال مقياس عكسي يتمثل في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح للشركة i في العام t ، ويتم قياسها باستخدام نموذج (Jones, 1991). ⁽¹⁰⁾	EQ	جودة الأرباح
متغير وهمي يعادل الواحد في حالة إذا كان المدير التنفيذي الأول هو رئيس مجلس الإدارة أيضاً، وصفر بخلاف ذلك.	CEODUAL	إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول
تقاس من خلال قسمة عدد أعضاء المجلس غير التنفيذيين على إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.	BOARDIND	إستقلالية مجلس الإدارة
تقاس بنسبة الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات المختلفة التابعة للدولة.	GOWN	الملكية الحكومية
متغير وهمي يعادل الواحد في حالة إذا كان الجهاز المركزي للمحاسبات يقوم بمراجعة القوائم المالية بمفرده، وصفر بخلاف ذلك. ⁽¹¹⁾	ASAAUDIT	قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بالمراجعة
يقاس بعدد أعضاء لجنة المراجعة.	ACSIZE	حجم لجنة المراجعة
تقاس إستقلالية لجنة المراجعة من خلال قسمة عدد أعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذيين على إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة.	ACIND	إستقلالية لجنة المراجعة

(10) يتم قياس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج (Jones, 1991)، وذلك على النحو التالي:

$$[TA_{it}/A_{i,t-1}] = \alpha_1 [1/A_{i,t-1}] + \beta_1 [\Delta REV_{it}/A_{i,t-1}] + \beta_2 [PPE_{it}/A_{i,t-1}] + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث إن:

TA_{it} = إجمالي الاستحقاقات للشركة i في العام t ، ويتم حسابها بالفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير

العادية والعمليات المتوقعة وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i في العام t .

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة في بداية العام t ، ويتم قسمة كل المتغيرات في نموذج (Jones, 1991) على إجمالي الأصول في أول الفترة.

ΔREV_{it} = التغير في إيرادات الشركة i بين العام $(t-1)$ والعام t .

PPE_{it} = إجمالي الممتلكات والتجهيزات والآلات للشركة i في العام t .

ε_{it} = بند الخطأ للشركة i في العام t (حجم الاستحقاق الاختياري "DACCR"، وهو الباقي إحصائياً

من تقدير النموذج).

(11) من الإحصاءات الوصفية لعينة البحث، أن الجهاز المركزي للمحاسبات يقوم بمراجعة الحسابات لعدد 65 مشاهدة

وذلك بمفرده على مدار الفترة (2013-2015)، وبنسبة (17.15%) تقريباً من عينة البحث. في حين يشترك

الجهاز المركزي للمحاسبات مع أطراف أخرى بمراجعة الحسابات لعدد 53 مشاهدة وذلك على مدار الفترة

(2013-2015)، وبنسبة (14.0%) تقريباً من عينة البحث.

التعريف الإجرائي	المتغيرات	
	رمز المتغير	إسم المتغير
يقاس بعدد إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام.	ACFREQ	عدد إجتماعات لجنة المراجعة
متغير وهمي يعادل الواحد في حالة إبداء المراجع لرأي متحفظ في القوائم المالية، وصفر إذا كان رأي المراجع غير متحفظ. ⁽¹²⁾	AUDITOPIN	رأي المراجع
يتم استخدام حجم مكتب المراجعة كمقياس لجودة المراجعة وذلك اتساقاً مع العديد من الدراسات السابقة (مثل: Francis and Yu, 2009; Francis et al., 2013; Hoag et al., 2017; Meckfessel and Sellers, 2017). ويعرف حجم مكتب المراجعة بمتغير وهمي يعادل الواحد في حالة إذا مراجع الحسابات ينتسب إلى أحد مكاتب المراجعة الكبار على مستوى العالم (Big 4)، وصفر بخلاف ذلك.	AQ	جودة المراجعة
يقاس بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول معرفة بـ (الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل)/القيمة الدفترية للأصول في نهاية العام.	LEV	الرفع المالي
تقاس بالعائد على الأصول، وذلك بقسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول في نهاية العام.	ROA	الربحية
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.	SIZE	حجم الشركة

بعد صياغة نموذج البحث وتوفير التعريف الإجرائي للمتغيرات، يقوم الباحث في القسم القادم (الرابع) بتحليل النتائج من إحصاءات وصفية ونتائج تحليل الإنحدار اللوجستي.

(12) تجدر الإشارة إلى أنه بعد فحص تقارير مراجعي الحسابات لشركات عينة البحث، تبين أن تقرير المراجع إما أنه كان متحفظاً أو غير متحفظ (بمعنى آخر، عدم وجود تقارير سلبية أو الإمتناع عن إبداء الرأي في عينة البحث خلال فترة الدراسة).

القسم الرابع

تحليل النتائج

أولاً: إحصاءات وصفية

يعرض جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة في نموذج البحث وتشمل مقاييس المتغير التابع بالإضافة إلى مقاييس المتغيرات المفسرة. وتشير الإحصاءات الخاصة بتعديل القوائم المالية إلى أن متوسط تعديل القوائم المالية يبلغ (0.1372)، وبانحراف معياري يبلغ (0.3445). ويبلغ متوسط (وسيط) القيمة المطلقة للإستحقاقات الاختيارية 0.072 (0.0435)، وبمدى يتراوح بين (0.00012، 0.7353) كنسبة من إجمالي الأصول أول الفترة.

جدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتغيرات
المتغير التابع:					
.3445165133	.00000000	.13720317	1.000000	.0000000	تعديل القوائم المالية
المتغيرات المستقلة:					
.0851648349	.04347212	.07200424	.7353313	.0001199	القيمة المطلقة للإستحقاقات الاختيارية
.4556835820	1.0000000	.70712401	1.000000	.0000000	إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول
.2222794277	.75000000	.67161407	1.000000	.0000000	إستقلالية مجلس الإدارة
.3154246902	.05026000	.24961216	.9649000	.0000000	الملكية الحكومية
.3774470170	.00000000	.17150396	1.000000	.0000000	قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بالمراجعة
.8615889865	3.0000000	3.4877384	7.000000	2.000000	حجم لجنة المراجعة
.2326666165	1.0000000	.88649929	1.000000	.0000000	إستقلالية لجنة المراجعة
3.048415E0	4.0000000	5.4604905	15.00000	.0000000	عدد إجتماعات لجنة المراجعة
.4580517378	.00000000	.29815303	1.000000	.0000000	رأي المراجع
.4391266855	.00000000	.25970149	1.000000	.0000000	جودة المراجعة
.2842928874	.37739561	.42794061	1.849972	.0081174	الرفع المالي
.1160114022	.04242984	.04036299	.4412998	.774904-	الربحية (العائد على الأصول)
1.4453188E0	19.993039	20.154662	24.29918	17.25132	حجم الشركة

وتشير الإحصاءات الوصفية إلى إرتفاع متوسط إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول في الشركات المساهمة المصرية، حيث يبلغ 0.7071 تقريباً، بمعنى أن المدير التنفيذي الأول يشغل أيضاً منصب

رئيس مجلس الإدارة في 70.71% من الشركات المساهمة المصرية، وهي تعتبر نسبة مرتفعة وتأتي على النقيض مما يطالب به دليل الحوكمة المصري من ضرورة الفصل بين المنصبين. برغم ذلك، تظهر نتائج الإحصاءات الوصفية أن نسبة إستقلالية مجلس الإدارة تبلغ في المتوسط 67.16%، وتعكس تلك النسبة تمثيل المديرين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة.

وتبلغ الملكية الحكومية في المتوسط 25% تقريباً وبمدى يتراوح بين (0.0%، 97%) تقريباً، وربما انعكست تلك النسبة على قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بمفرده بمراجعة حسابات 17.2% تقريباً من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة.

وفيما يتعلق بلجنة المراجعة، تشير الإحصاءات الوصفية إلى أن متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة يبلغ 3.5 عضو تقريباً وبمدى يتراوح بين (2، 7) أعضاء تقريباً، كما أن نسبة إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة تبلغ في المتوسط 89% تقريباً، وهي نسبة مرتفعة وتعكس أن غالبية أعضاء لجنة المراجعة من المديرين غير التنفيذيين، وهو ما يتوافق مع متطلبات دليل الحوكمة المصري. ويتضح أن عدد إجتماعات لجنة المراجعة على مدار العام يبلغ في المتوسط 5.5 مرة وهي نسبة مرتفعة. ومن الإحصاءات غير المقررة أن تركز عدد الإجتماعات يبلغ 4 مرات في ما يقارب 62% من الشركات المساهمة المصرية.

وعن رأي المراجعين في التقارير المالية، يتبين أن المراجعين يبدون رأياً متحفظاً فيما يقارب 29% من القوائم المالية للشركات المساهمة المصرية. وتظهر الإحصاءات الوصفية أن ما يقارب 26% من الشركات المساهمة المصرية يتم مراجعتها من قبل أحد المكاتب التي تنتسب إلى أكبر أربع مكاتب على مستوى العالم (Big 4)، ويستخدم هذا المقياس لينوب عن جودة المراجعة وتستبعد تلك النسبة قيام تلك المكاتب بمراجعة حسابات الشركات المساهمة بشكل منفرد، أي باستبعاد وجود مراجعة مشتركة مع مراجعين آخرين أو مع الجهاز المركزي للمحاسبات.

وتشير الإحصاءات الوصفية إلى أن الرفع المالي يبلغ في المتوسط 43% تقريباً وبمدى يتراوح بين (0.081%، 1.85%) تقريباً. ومن الإحصاءات غير المقررة أن هناك 14 شركة مساهمة مصرية يتجاوز الرفع المالي فيها الواحد الصحيح، بمعنى وجود حقوق ملكية سالبة. وتبين الإحصاءات الوصفية أن العائد على الأصول يبلغ في المتوسط 4% تقريباً وبمدى يتراوح بين (-77.50%، 44.13%) تقريباً. أخيراً، تظهر الإحصاءات الوصفية أن حجم الشركة يبلغ في المتوسط 20.15 باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

ثانياً: نتائج تحليل الارتباط

يظهر جدول رقم (4) نتائج تحليل الارتباط لبيرسون بين متغيرات البحث. فيما يتعلق بجودة الأرباح، تشير النتائج إلى أن هناك ارتباطاً معنوياً وموجباً عند مستوى (5%) بين القيمة المطلقة للإستحقاقات الاختيارية وتعديل القوائم المالية، وتعكس تلك النتيجة إنخفاض جودة الأرباح في القوائم المالية المعدلة مقارنة بتلك غير المعدلة.

وتشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة عند مستوى (1%) بين إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتعديل القوائم المالية، بينما توجد علاقة ارتباط سالبة ودالة عند مستوى (1%) بين إستقلالية مجلس الإدارة وتعديل القوائم المالية. بذلك، تعكس تلك النتائج فعالية دور مجلس الإدارة ضمن آليات الحوكمة الهامة في الحد من القيام بتعديلات في القوائم المالية.

فيما يتعلق بالملكية الحكومية، تظهر النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة عند مستوى (1%) بين الملكية الحكومية وتعديل القوائم المالية، بمعنى أن زيادة الملكية الحكومية ترتبط بزيادة تعديل القوائم المالية، ولا شك أن ذلك ينعكس أيضاً في وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة أيضاً عند مستوى (1%) بين قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بعملية المراجعة وتعديل القوائم المالية.

وعن علاقة خصائص لجنة المراجعة بتعديل القوائم المالية، تظهر نتائج الارتباط وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة عند مستوى (5%) بين حجم لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية، بينما توجد علاقة ارتباط سالبة ودالة عند مستوى (1%) بين إستقلالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية.

وتشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود ارتباط موجب ودال عند مستوى (1%) بين رأي المراجع المتحفظ وتعديل القوائم المالية، بينما توجد علاقة ارتباط سالبة ودالة عند مستوى (1%) بين جودة المراجعة وتعديل القوائم المالية، أي أنه كلما كان مراجع الحسابات ينتسب إلى أحد مكاتب الأربعة الكبار (Big 4) إنخفض وجود تعديل في القوائم المالية.

أخيراً، تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود ارتباط موجب ودال عند مستوى (1%) بين الرفع المالي وتعديل القوائم المالية، بمعنى أن زيادة تعديل القوائم المالية ترتبط بارتفاع نسبة الرفع المالي في الشركات المساهمة المصرية.

ثالثاً: نتائج تحليل الانحدار اللوجستي

يجب أولاً التحقق من مدى ملاءمة نموذج الانحدار اللوجستي ككل، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار (كا²):

يظهر جدول رقم (5) نتائج اختبار (كا²) ومستويات المعنوية المصاحبة له، ويتضح أن قيمة (كا²) تساوي (224.506) وذلك عند درجة حرية 13، وأن مستوى المعنوية يساوي (0.00) وهو أقل من 5%، ويعني ذلك أن النموذج الذي تم توقيه ذو دلالة إحصائية، وأن المتغيرات المفسرة في النموذج لها أهمية وتأثير ومساهمة ذات دلالة في تصنيف الشركات إلى شركات تعدل قوائمها المالية وشركات لا تعدل قوائمها المالية.

جدول رقم (5): اختبار الدلالة الإحصائية لنموذج التحفظ النقدي ككل

Omnibus Tests of Model Coefficients			
Sig.	df	Chi-square	
0.000	13	224.506	Step
0.000	13	224.506	Block
0.000	13	224.506	Model

2- اختبار (R²):

يظهر جدول رقم (6) ملخصاً لنموذج الانحدار اللوجستي، وذلك كما يلي:

أ- سالب ضعف دالة الإمكان ("2LL" -2 Log likelihood)، ويستخدم في اختبار كفاءة النموذج، وتعادل القيمة الإحصائية له (39.917)، وتعكس تلك القيمة الإحصائية مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالقرارات (تعديل القوائم المالية)، وأن قيمة إحصائية أقل تعكس نموذجاً أفضل.

ب- قيمة مربع معامل الارتباط (R²) وتحسب بطريقتين، وهما: أ) معامل (Cox & Snell R Square)، ب) معامل (Nagelkerke R Square)، وهما مقياسين إحصائيين للتعبير عن (R²) (Pseudo R-Squares)، ويمكن الإعتماد عليهما في تفسير النتائج كما هو الحال في نموذج الانحدار المتعدد بطريقة (OLS)، ويعتبر مقياس (Cox & Snell R²) أكثر تحفظاً مقارنة بمقياس (Nagelkerke R²).

جدول رقم (6): ملخص نتائج الانحدار اللوجستي

Model Summary			
Nagelkerke R Square	Cox & Snell R Square	-2 Log likelihood	الخطوة
0.896	0.501	39.917	1

ويشير معامل (Cox & Snell R²) إلى أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر 50.1% من التغيرات في تعديل القوائم المالية، بينما تسهم عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج في تفسير الباقي (49.9%).

3- اختبار كفاءة تصنيف النموذج:

يظهر جدول رقم (7) ملخصاً لكفاءة التصنيف الصحيح ونسبتها للنموذج اللوجستي بالعينة الإجمالية. ويتبين أن كفاءة التصنيف تبلغ 98.1%، وهي نسبة مرتفعة (13).

جدول رقم (7): كفاءة التصنيف الصحيح لعينة البحث

نسبة التصنيف الصحيحة	المتوقع		المشاهدة	
	تعديل القوائم المالية	1		
99.3%	2	275	0	الخطوة (1) تعديل القوائم المالية
91.3%	42	4	1	
98.1%	نسبة التصنيف الكلية			

4- اختبار جودة توفيق أو مطابقة النموذج (Goodness of Fit):

يوفر اختبار (Hosmer-Lemeshow 'H-L') أو (ك²)، ما إذا كان النموذج يعد ملائماً بشكل كافي للبيانات. وبتقييم مدى توافق أو مطابقة النموذج اللوجستي مقابل النتائج الفعلية، يتبين من الجدول رقم (8) لاختبار (H-L) أن قيمة (P = 0.990) أي أكبر من 5%، أي غير دالة، مقترحة أن النموذج يعد جيد (أي يتوافق مع البيانات بشكل جيد).

جدول رقم (8): نتائج اختبار (H-L) للنموذج (1/1)

Hosmer and Lemeshow Test			
Sig.	df	Chi-square	الخطوة
.990	8	1.626	1

(13) تجدر الإشارة إلى أنه تم إستبعاد 8 حالات عند تشغيل نموذج الإنحدار اللوجستي، وقد أدى ذلك إلى إنخفاض عدد المشاهدات إلى 323 مشاهدته، تتضمن 277 مشاهدة لشركات لم يتم فيها تعديل للقوائم المالية، وعدد 46 مشاهدة لشركات قامت بتعديل قوائمها المالية على مدار فترة البحث.

ويظهر الجدول رقم (9)، نتائج نموذج الإنحدار اللوجستي للعلاقة بين خصائص الشركة وتعديل القوائم المالية، ويمكن تناول تلك النتائج إتساقاً مع أهداف، تصنيفات مجموعات البحث، وفروضه في الجزء التالي.

أولاً: نتائج اختبار العلاقة بين جودة الأرباح وتعديل القوائم المالية

يظهر الجدول رقم (9)، نتائج نموذج الإنحدار اللوجستي للعلاقة بين جودة الأرباح وتعديل القوائم المالية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة (سالبة) ودالة عند مستوى (5%) بين القيمة المطلقة للإستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح) وتعديل القوائم المالية، أى أن القوائم المالية المعدلة تعتبر ذات جودة أرباح أقل من تلك غير المعدلة، وتتسق تلك النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة (مثل: Richardson et al., 2002; Francis et al., 2005; Files et al., 2014) بينما تأتي على النقيض مما توصلت إليه دراسات أخرى (مثل: Wiedman and Hendricks, 2013). لذلك، فإن القوائم المالية المعدلة ربما تعطي إشارة بانخفاض جودة أرباحها عن تلك القوائم غير المعدلة. وبذلك يتم رفض الفرض الأول بأنه "لا توجد علاقة بين جودة الأرباح وتعديل القوائم المالية".

ثانياً: نتائج اختبار العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة وتعديل القوائم المالية

يظهر الجدول رقم (9)، نتائج نموذج الإنحدار اللوجستي للعلاقة بين هيكل مجلس الإدارة وتعديل القوائم المالية، وتبين النتائج وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى (5%) بين إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتعديل القوائم المالية، بمعنى أن الإزدواجية تسهم في وجود تعديلات أكثر في القوائم المالية وتعد تلك النتيجة منطقية في ظل مطالبة أدلة الحوكمة بصفة عامة بضرورة الفصل بين المنصبين بهدف تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة، وتتسق كذلك مع دراسة (Dechow et al., 1996) بينما تأتي على النقيض مما توصلت إليه دراسة (Jiang et al., 2015). بذلك، يتم رفض الفرض الفرعي (1/2) في البحث الحالي. وفيما يتعلق بعلاقة إستقلالية مجلس الإدارة بتعديل القوائم المالية، تشير نتائج الإنحدار اللوجستي إلى وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى (5%)، بمعنى أن زيادة إستقلالية مجلس الإدارة تسهم في تخفيض وجود تعديلات في القوائم المالية. وتتسق تلك النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة (مثل: Cornett et al., 2008; Marciukaityte et al., 2009). بذلك، يتم رفض الفرض الفرعي (2/2) في البحث الحالي.

ثالثاً: نتائج اختبار العلاقة بين هيكل الملكية وتعديل القوائم المالية

تشير نتائج نموذج الإنحدار اللوجستي الموضحة بالجدول رقم (9) إلى عدم وجود علاقة بين الملكية الحكومية وتعديل القوائم المالية، وبذلك يتم رفض الفرض الثالث في البحث الحالي بوجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وتعديل القوائم المالية.

جدول رقم (9): نتائج الانحدار اللوجستي للعلاقة بين خصائص الشركة وتعديل القوائم المالية

نسبة الأفضلية] 95.0% C.I. for EXP(B)]		الأرجحية [Exp (B)]	المعنوية (Sig.)	درجات الحرية (df)	اختبار (Wald)	الخطأ المعياري (S.E.)	التقدير (B)	المتغيرات
Upper	Lower							
1.881E13	3.805	846021	.032*	1	4.576	7.457	15.951	القيمة المطلقة للإستحقاقات الاختيارية
2108434	7.433	3958.9	.010*	1	6.689	3.203	8.284	إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول
.762	.000	.005	.039*	1	4.273	2.533	5.236-	إستقلالية مجلس الإدارة
1.459	.000	.001	.064	1	3.443	3.617	6.712-	الملكية الحكومية
5.294E11	289.689	1.24E7	.003**	1	9.012	5.440	16.332	قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بالمراجعة
98.522	1.481	12.079	.020*	1	5.413	1.071	2.491	حجم لجنة المراجعة
.005	.000	.000	.001**	1	11.188	3.779	12.640-	إستقلالية لجنة المراجعة
.559	.076	.206	.002**	1	9.618	.509	1.580-	عدد إجتماعات لجنة المراجعة
4.667E8	200.165	305635	.001**	1	11.402	3.740	12.630	رأي المراجع
.	.000	.000	.996	1	.000	2648.7	13.039-	جودة المراجعة
19.056	.022	.649	.802	1	.063	1.724	.432-	الرفع المالي
7.436E11	45.258	580106	.009**	1	6.736	6.001	15.574	الربحية (العائد على الأصول)
.356	.006	.044	.003**	1	8.590	1.062	3.114-	حجم الشركة
		1.4E22	.006	1	7.440	18.696	50.995	ثابت الانحدار
** الفروق دالة عند مستوى معنوية 1%، حيث إن (p < 0.01)								
* الفروق دالة عند مستوى معنوية 5%، حيث إن (p < 0.05)								
كفاءة التصنيف = 98.1%		0.00 = مستوى الدلالة		قيمة كاي ² للنموذج = 1.626، مستوى الدلالة = 0.00		عدد المشاهدات = 323		
0.896 = Nagelkerke R ²				0.501 = Cox & Snell R ²		0.990 = Hosmer-Lemeshow		

رابعاً: نتائج اختبار العلاقة بين قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بالمراجعة وتعديل القوائم المالية

تظهر نتائج نموذج الانحدار اللوجستي، والموضحة بالجدول رقم (9)، وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى (1%) بين قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بمفرده بمراجعة القوائم المالية وتعديل تلك القوائم، وبذلك يتم قبول الفرض الرابع في البحث الحالي. وربما تعكس تلك النتيجة الدور الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات في مراجعة القوائم المالية لشركات قطاع الأعمال العام المساهمة والمقيدة بالبورصة المصرية.

خامساً: نتائج اختبار العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية

عن العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة ووجود تعديل في القوائم المالية، تشير نتائج نموذج الانحدار اللوجستي، والموضحة بالجدول رقم (9)، إلى وجود علاقة موجبة ودالة وذلك عند مستوى (5%) بين حجم لجنة المراجعة ووجود تعديل في القوائم المالية، أي أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة

يسهم في زيادة وجود تعديل في القوائم المالية. بذلك، يتم رفض **الفرض الفرعي (1/5)** في البحث الحالي. وتأتي تلك النتيجة على النقيض مما توصلت إليه دراسة (Lin et al., 2006). وربما تعكس تلك النتيجة عدم فعالية لجان المراجعة التي تتضمن أعداد كبيرة من الأعضاء في الحد من وجود تعديلات بالقوائم المالية.

وعن العلاقة بين إستقلالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية، تبين النتائج وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى (1%)، بمعنى أن زيادة إستقلالية لجنة المراجعة يسهم في تخفيض وجود تعديلات في القوائم المالية، وتتسق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة [مثل: (شاهين، 2012)، (Abbott et al., 2004; Agrawal and Chadha, 2005)]. بذلك، يتم قبول **الفرض الفرعي (2/5)** في البحث الحالي بوجود علاقة سالبة بين إستقلالية لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية.

أخيراً، تبين نتائج الإنحدار اللوجستي وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى (1%) بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية، بمعنى أن زيادة عدد إجتماعات لجنة المراجعة يحد من مخاطر وجود تعديلات بالقوائم المالية، بذلك، يتم قبول **الفرض الفرعي (3/5)** في البحث الحالي. وتتسق تلك النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة [مثل: (شاهين، 2012)، (Abbott et al., 2004; Farber, 2004)]. وتعكس تلك النتيجة فعالية إجتماعات لجنة المراجعة في القيام بالدور المنوط بها وفقاً لدليل الحوكمة في الشركات المساهمة المصرية.

سادساً: نتائج اختبار العلاقة بين رأي المراجع وتعديل القوائم المالية

تظهر نتائج نموذج الإنحدار اللوجستي، والموضحة بالجدول رقم (9)، وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى (1%) بين إصدار مراجع الحسابات لرأي متحفظ في القوائم المالية وتعديل تلك القوائم. وتتسق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (مثل: Kinney and McDaniel, 1989; Czerney et al., 2014). بذلك، يتم قبول **الفرض السادس** في البحث الحالي بوجود علاقة موجبة بين رأي المراجع وتعديل القوائم المالية.

سابعاً: نتائج اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وتعديل القوائم المالية

لم تدعم نتائج نموذج الإنحدار اللوجستي، والموضحة بالجدول رقم (9)، وجود علاقة سالبة بين جودة المراجعة (مقاسة بانتساب مراجع الحسابات لأحد مكاتب المراجعة الكبيرة "Big 4") وتعديل القوائم المالية، وبذلك يتم رفض **الفرض السابع** في البحث الحالي. وتأتي تلك النتيجة على النقيض مما

توصلت إليه دراسات سابقة (مثل: Francis et al., 2013; Jiang et al., 2015) بوجود علاقة سالبة بين جودة المراجعة وتعديل القوائم المالية.

وربما ترجع تلك النتيجة إلى العديد من الأسباب لعل من أهمها: (1) إختلاف تصنيف مكاتب المراجعة بانتسابها إلى مكاتب المراجعة الكبيرة على المستوى الدولي (Big 4) وتلك على المستوى المحلي. (2) تصنيف الجهاز المركزي للمحاسبات في سوق المراجعة في مصر. (3) شيوع إشتراك أكثر من مراجع في مراجعة القوائم المالية للشركات المساهمة المصرية، بمعنى مراجعة مشتركة (Joint Audit). وربما أثر السببان الأخيران في استبعاد العديد من الشركات في عينة البحث.

ثامناً: نتائج اختبار العلاقة بين الظروف المالية والإقتصادية وتعديل القوائم المالية

عن العلاقة بين الظروف المالية والإقتصادية وتعديل القوائم المالية، تشير نتائج نموذج الانحدار اللوجستي، والموضحة بالجدول رقم (9)، إلى عدم وجود علاقة بين الرفع المالي وتعديل القوائم المالية. وتأتي تلك النتيجة على النقيض مما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة (مثل: Kinney and McDaniel, 1989; Chen et al., 2013; Wu et al., 2016) بوجود علاقة موجبة بين الرفع المالي وتعديل القوائم المالية، وبذلك يتم رفض الفرض الفرعي (1/8) في البحث الحالي.

أخيراً، تبين نتائج الانحدار اللوجستي وجود علاقة موجبة ودالة وذلك عند مستوى (1%) بين ربحية الشركة (مقاسة بالعائد على الأصول) ووجود تعديل في القوائم المالية. بمعنى أن الشركات في ظل إرتفاع ربحيتها تتعرض أكثر لوجود تعديلات في قوائمها المالية، وتأتي تلك النتيجة على النقيض مما توصلت إليه دراسة (Kinney and McDaniel, 1989). بذلك، يتم رفض الفرض الفرعي (2/8) في البحث الحالي.

تاسعاً: نتائج اختبار العلاقة بين حجم الشركة وتعديل القوائم المالية

تظهر نتائج نموذج الانحدار اللوجستي، والموضحة بالجدول رقم (9)، وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى (1%) بين حجم الشركة وتعديل القوائم المالية، وبذلك يتم رفض الفرض التاسع في البحث الحالي. وتتسق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Kinney and McDaniel, 1989) بأن الشركات التي تعدل قوائمها المالية تتسم بأنها أصغر حجماً.

القسم الخامس

خلاصة البحث والدراسات المستقبلية

خلاصة البحث:

ينطوي تعديل القوائم المالية على آثار مكلفة للشركات والمستثمرين متضمنة زيادة في تكلفة رأس المال، التقاضي، تدخلات قسرية من قبل هيئات أسواق المال، بالإضافة إلى إستقلالات المراجعين، تغيير المديرين التنفيذيين، إنخفاض ثقة المستثمرين، وردود أفعال سلبية من السوق في تاريخ النشر وبعده.

وقد أقرت تفسيرات عديدة عن مسببات تعديل القوائم المالية وزيادتها في السنوات الأخيرة بشكل مثير، وقد تقدمت جهات عدة (مثل: SEC, FASB) خطوات نحو دراسة تلك التفسيرات. ويرى (Plumlee and Yohn, 2010)، برغم ذلك، أنه من الضروري التمييز بين التفسيرات البديلة المقترحة للتعديلات المحاسبية بإستخدام أدلة اختبارية عن محركات تعديل القوائم المالية لدراسة المشكلة كما ينبغي. وتساعد مثل تلك الأدلة الجهات المنظمة وواضعي المعايير في تركيز جهودهم على المبادرات التي من المحتمل أكثر أن تحد من حدوث تعديلات. وحيث إنه لا توجد أدلة كافية على خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية، فإن مشكلة البحث تتبع من طرح السؤال التالي: ما هي خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية؟

لذلك، فقد هدف البحث إلى اختبار خصائص القوائم المالية المعدلة في البيئة المصرية. وقد اختبر الباحث العديد من الخصائص، والتي تتضمن: جودة الأرباح، هيكل مجلس الإدارة، هيكل الملكية، قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بالمراجعة، فعالية لجنة المراجعة، رأي المراجع، جودة المراجعة، الرفع المالي، الربحية، وحجم الشركة.

وبإستخدام عينة من الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية مكونة من 323 مشاهدة خلال الفترة 2013-2015، وتتضمن تلك العينة 46 مشاهدة لشركات قامت بتعديل قوائمها المالية، توفر النتائج الاختبارية بإستخدام نموذج للانحدار اللوجستي دليلاً على أن هناك العديد من الخصائص على علاقة بتعديل القوائم المالية. وتظهر النتائج من ناحية وجود علاقة سالبة بين جودة الأرباح، إستقلالية مجلس الإدارة، إستقلالية لجنة المراجعة، عدد إجتماعات لجنة المراجعة، حجم الشركة وتعديل القوائم المالية. من ناحية أخرى، توصل البحث إلى وجود علاقة موجبة بين كل من إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول، قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بعملية المراجعة، حجم لجنة المراجعة، رأي المراجع المتحفظ، ربحية الشركة وتعديل القوائم المالية.

الدراسات المستقبلية:

فى ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يقترح الباحث العديد من المجالات التى يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية، لعل من أهمها:

- 1- دراسة واختبار خصائص أخرى للشركات لم يتضمنها البحث الحالي (مثل: الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية العائلية، فترة إستمرار المراجع فى مراجعة القوائم المالية للشركة، المراجعة المشتركة، التباين بين حقوق التدفق النقدي وحقوق الرقابة، مكافآت مجلس الإدارة، عضوية العنصر النسائي فى مجلس الإدارة، أتعاب مراجع الحسابات وكذلك الأتعاب غير العادية لمراجع الحسابات، وأثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة على تعديل القوائم المالية).
- 2- دراسة واختبار مدى إمكانية تصنيف تعديلات القوائم المالية، وكذلك الأهمية النسبية لتلك التعديلات، وأيضا طبيعة التعديل من حيث كونه اختياري أم إلزامي أو ما إذا كان التعديل يخفض أو يزيد من الدخل المقرر.
- 3- دراسة واختبار تأثير تعديلات القوائم المالية على العديد من المتغيرات (مثل: تغيير الإدارة، تغيير المراجع، رد فعل السوق، تكلفة رأس المال، توقيت نشر التقارير المالية، وإمكانية الإستيلاء).
- 4- توسيع فترة الدراسة بما يسمح بزيادة عدد الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية، وبما يسمح كذلك بدراسة واختبار جودة الأرباح قبل وبعد تعديل القوائم المالية.
- 5- دراسة واختبار العلاقة بين خصائص الشركة وطبيعة الإفصاح عن تعديلات القوائم المالية.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية

التقرير السنوي للبورصة المصرية . 2015. متاح على:

http://www.egx.com.eg/get_pdf.aspx?ID=6947&Lang=ARB

شاهين، محمد أحمد. 2012. نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية. *المجلة المصرية للاقتصاد والتجارة*، العدد الأول: 363-439.

عفيفي، هلال عبد الفتاح. 2008. العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري فى التقارير السنوية: دراسة اختبارية فى البيئة المصرية. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق 1: 429-498.

عفيفي، هلال عبد الفتاح. 2013. أثر تركيز الملكية الفردية والحكومية على إدارة الأرباح فى القطاعين الخاص والعام - دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية* 37 (4): 148-27.

القانون رقم 144 لسنة 1988 بشأن إصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات. *الجريدة الرسمية في 1988/6/9*.
مركز المديرين المصري. 2011. *دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية*. متاح على:
http://www.ecgi.org/codes/documents/code_cg_egypt_13feb2011_ar.pdf
مركز المديرين المصري. 2016. *الدليل المصري لحوكمة الشركات: الإصدار الثالث*. متاح على:
https://www.efsa.gov.eg/jtags/efsa_ar/guide.pdf
مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE). 2005. *دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية*.
معايير المحاسبة المصري رقم (5). 2015. *السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء*. متاح
على: https://www.efsa.gov.eg/jtags/efsa_ar/158-a.pdf
الهيئة العامة لسوق المال، "معايير المحاسبة المصرية"، متاح على:
http://www.cma.gov.eg/cma/content/arabic/accounting_criteria/accounting_criteria.htm

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abbott, L. J., S. Parker, and G. F. Peters. 2004. Audit committee characteristics and restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 23 (1): 69-87.
- Abdullah, S. N., N. Z. Yusof, and M. N. Nor. 2010. Financial restatements and corporate governance among Malaysian listed companies. *Managerial Auditing Journal* 25 (6): 526-552.
- Agrawal, A. and J. F. Jaffe. 2003. Do takeover targets underperform? Evidence from operating and stock returns. *Journal of Financial and Quantitative Analysis* 38 (4): 721-746.
- Agrawal, A. and S. Chadha. 2005. Corporate governance and accounting scandals. *The Journal of Law and Economics* 48 (2): 371-406.
- Ahmed, K. and J. Goodwin. 2007. An empirical investigation of earnings restatements by Australian firms. *Accounting and Finance* 47 (1): 1-22.
- AICPA, SAS No. 53. 1988. *The Auditor's Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities*. AICPA, New York, NY.
- Amel-Zadeh, A. and Y. Zhang. 2015. The economic consequences of financial restatements: Evidence from the market for corporate control. *The Accounting Review* 90 (1): 1-29.
- Anderson, K. and T. Yohn. 2002. *The Effect of 10-K Restatements on Firm Value, Information Asymmetries, and Investors' Reliance on Earnings*. Working paper, Georgetown University, USA.

- Antle, R. and B. Nalebuff. 1991. Conservatism and auditor-client negotiations. *Journal of Accounting Research* 29 (Supplement): 31-54.
- Arthaud-Day, M. L. et al. 2006. A changing of the guard: Executive and director turnover following corporate financial restatements. *Academy of Management Journal* 49 (6): 1119-1136.
- Ashbaugh-Skaife, H., D. W. Collins, and W. R. Kinney. 2007. The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits. *Journal of Accounting and Economics* 44 (1): 166-192.
- Audit Analytics. 2010. *2009 Financial Restatements: A Nine Year Comparison*. February 2010. Available at:
http://www.auditanalytics.com/doc/AuditAnalytics_2009_Restatementsreport_02_2010.pdf
- Baber, W. R., L. Liang, and Z. Zhu. 2012. Associations between internal and external corporate governance characteristics: Implications for investigating financial accounting restatements. *Accounting Horizons* 26 (2): 219-237.
- Badertscher, B. A. and J. J. Burks. 2011. Accounting restatements and the timeliness of disclosures. *Accounting Horizons* 25 (4): 609-629.
- Badertscher, B. A., S. P. Hribar, and N. T. Jenkins. 2011. Informed trading and the market reaction to accounting restatements. *The Accounting Review* 86 (5): 1519-1547.
- Ball, R. 2006. International financial reporting standards (IFRS): Pros and cons for investors. *Accounting and Business Research* 36 (1): 5-27.
- Bardos, K. S., J. Golec, and J. P. Harding. 2013. Litigation risk and market reaction to restatements. *The Journal of Financial Research* 36 (1): 19-42.
- Beasley, M. S. 1996. An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. *The Accounting Review* 71 (4): 443-465.
- Beneish, M. D., C. D. Marshall, and J. Yang. 2016. Explaining CEO retention in misreporting firms. *Journal of Financial Economics* (forthcoming).
- Bhattacharya, N., H. Desai, and K. Venkataraman. 2010. *Earnings Quality and Information Asymmetry*. Working paper, Southern Methodist University, USA.

- Bizarro, P. A., C. D. Boudreaux, and A. Garcia. 2011. Are companies that report material weaknesses in internal control more likely to restate their financial statements? *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* 15 (3): 73-94.
- Blankley, A. I., D. N. Hurtt, and J. E. MacGregor. 2014. The Relationship between Audit Report Lags and Future Restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 33 (2): 27-57.
- Byrnes, N. et al. 2002. Accounting in crisis: Reform is urgent. *Business Week* (January 28): 44-49.
- Cao, Y., L. A. Myers, and T. C. Omer. 2012. Does company reputation matter for financial reporting quality? Evidence from restatements. *Contemporary Accounting Research* 29 (3): 956-990.
- Carcello, J. and T. Neal. 2000. Audit committee composition and auditor reporting. *The Accounting Review* 75 (4): 453-467.
- Carcello, J. and T. Neal. 2003. Audit committee characteristics and auditor dismissals following “new” going-concern reports. *The Accounting Review* 78 (1): 95-117.
- Carcello, J. V. and A. Nagy 2004. Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 23 (2): 55-69.
- Chen, X., Q. Cheng, and A. K. Lo. 2013. Accounting restatements and external financing choices. *Contemporary Accounting Research* 30 (2): 750-779.
- Chen, X., Q. Cheng, and A. K. Lo. 2014. Is the decline in the information content of earnings following restatements short-lived? *The Accounting Review* 89 (1): 177-207.
- Chi, H.-Y., Guang-Zheng Chen, Tzu-Ching Weng. 2017. Effects of Directors and Officers Liability Insurance on Accounting Restatements. *International Review of Economics and Finance* (forthcoming).
- Chin, C.-L. and H.-Y. Chi. 2009. Reducing restatements with increased industry expertise. *Contemporary Accounting Research* 26 (3): 729-765.
- Ciesielski, J. and T. Weirich. 2006. Reading the SEC’s tea leaves. *Journal of Corporate Accounting & Finance* 17 (6): 43-55.

- Collins, D. et al. 2009. Earnings restatements, the Sarbanes–Oxley Act, and the disciplining of chief financial officers. *Journal of Accounting, Auditing, and Finance* 24 (1): 1-34.
- Collins, D. L., W. R. Pasewark, and M. E. Riley. 2012. Rules-based and principles-based accounting standards. *Accounting Horizons* 26 (4): 681-705.
- Cornett, M., A. Marcus, and H. Tehranian. 2008. Corporate governance and pay-for-performance: The impact of earnings management. *Journal of Financial Economics* 87 (2): 357-373.
- Czerney, K., J. J. Schmidt, and A. M. Thompson. 2014. Does auditor explanatory language in unqualified audit reports indicate increased financial misstatement risk? *The Accounting Review* 89 (6): 2115-2149.
- Daske, H. et al. 2008. Mandatory IFRS reporting around the world: Early evidence on the economic consequences. *Journal of Accounting Research* 46 (5): 1085-1142.
- Dechow, P. M., A. P. Hutton, and R. G. Sloan. 1996. Economic consequences of accounting for stockbased compensation. *Journal of Accounting Research* 34 (3): 1-20.
- DeFond, M. L. and J. Jiambalvo. 1991. Incidence and circumstances of accounting errors. *The Accounting Review* 66 (3): 643-655.
- Desai, H., C. E. Hogan, and M. S. Wilkins. 2006. The reputational penalty for aggressive accounting: Earnings restatements and management turnover. *The Accounting Review* 81 (1): 83-112.
- DeZoort, F. T. et al. 2002. Audit committee effectiveness: A synthesis of the empirical audit committee literature. *Journal of Accounting Literature* 21: 38-74.
- Donelson, D. C., J. M. Mcinnis, and R. D. Mergenthaler. 2013. Discontinuities and earnings management: Evidence from restatements related to securities litigation. *Contemporary Accounting Research* 30 (1): 242-268.
- Doyle, J., W. Ge, and S. McVay. 2007. Accruals quality and internal control over financial reporting. *The Accounting Review* 82 (5): 1141-1170.
- Drake, M. S. et al. 2015. Short selling around restatement announcements: When do bears pounce? *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 30 (2): 218-245.

- Dzinkowski, R. 2007. What's keeping corporate controllers up at night? *Strategic Finance* (February): 34-38.
- Easley, D. and M. O'Hara. 2004. Information and the cost of capital. *The Journal of Finance* 59 (4):1553-1583.
- Edmans, A., I. Goldstein, and W. Jiang. 2012. The real effects of financial markets: The impact of prices on takeovers. *Journal of Finance* 67 (3): 933-971.
- Efendi, J., A. Srivastava, and E. Swanson. 2007. Why do corporate managers misstate financial statements? The role of option compensation and other factors. *Journal of Financial Economics* 85 (3): 667-708.
- Eilifsen, A. and W. F. Messier. 2000. The incidence and detection of misstatements: A review and integration of archival research. *Journal of Accounting Literature* 19: 1-43.
- El-Gazzar, S. M. and P. M. Finn. 2017. Restatements and accounting quality: A comparison between IFRS and USGAAP. *Journal of Financial Reporting and Accounting* 15 (1): forthcoming.
- Ettredge, M. et al. 2010. How do restatements begin? Evidence of earnings management preceding restated financial reports. *Journal of Business Finance & Accounting* 37 (3/4): 332-355.
- Fan, J. P. H. and T. J. Wong. 2002. Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia. *Journal of Accounting and Economics* (33) 3: 401-425.
- Farber, D. 2004. *Restoring Trust after Fraud: Does Corporate Governance Matter?* Working paper, Michigan State University.
- Files, R. 2012. SEC enforcement: Does forthright disclosure and cooperation really matter? *Journal of Accounting and Economics* 53 (1-2): 353-374.
- Files, R., N. Y. Sharp, and A. M. Thompson. 2014. Empirical evidence on repeat restatements. *Accounting Horizons* 28 (1): 93-123.
- Flanagan, D. J., L. A. Muse, and K. C. O'Shaughnessy. 2008. An overview of accounting restatement activity in the United States. *International Journal of Commerce and Management* 18 (4): 363-381.

- Francis, J. R. and M. Yu. 2009. Big four office size and audit quality. *The Accounting Review* 84 (5): 1521-1552.
- Francis, J. R. and P. Michas. 2013. The contagion effect of low-quality audits. *The Accounting Review* 88 (2): 521-552.
- Francis, J. R. et al. 2005. The market pricing of accruals quality. *Journal of Accounting and Economics* 39 (2): 295-327.
- Francis, J. R., P. N. Michas, and M. Yu. 2013. Office size of Big 4 auditors and client restatements. *Contemporary Accounting Research* 30 (4): 1626-1661.
- Fuerman, R. D. 2000. Auditors and the post-litigation reform act environment. *Research in Accounting Regulation* 14: 199-218.
- Gleason, C. A., N. T. Jenkins, and W. B. Johnson. 2008. The contagion effects of accounting restatements. *The Accounting Review* 83 (1): 83-110.
- Gourley, M. M. and J. E. Lavender. 2010. Understanding restatements of financial statements. *Corporate Governance Advisor* 18 (4): 1-11.
- Graham, J. R., S. Li, and J. Qiu. 2008. Corporate misreporting and bank loan contracting. *Journal of Financial Economics* 89 (1): 44-61.
- Healy, P. M. and K. G. Palepu. 2001. Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics* 31 (1): 405-440.
- Hee, K. W. 2011. Changes in the predictive ability of earnings around earnings restatements. *Review of Accounting and Finance* 10 (2): 155-175.
- Hennes, K. M., A. J. Leone, and B. P. Miller. 2008. The importance of distinguishing errors from irregularities in restatement research: The case of restatements and CEO/CFO turnover. *The Accounting Review* 83 (6): 1487-1519.
- Hennes, K. M., A. J. Leone, and B. P. Miller. 2012. *Accounting Restatements and Auditor Accountability*. Working paper, University of Oklahoma, USA.
- Hennes, K. M., A. J. Leone, and B. P. Miller. 2014. Determinants and market consequences of auditor dismissals after accounting restatements. *The Accounting Review* 89 (3): 1051-1082.
- Hoag, M. L., M. Myring, and J. Schroeder. 2017. Has Sarbanes-Oxley standardized audit quality? *American Journal of Business* 32 (1): forthcoming.

- Hodge, F. D. 2003. Investors' perceptions of earnings quality, auditor independence, and the usefulness of audited financial information. *Accounting Horizons* 17 (Supplement): 37-48.
- Hribar, P. and N. Jenkins. 2004. The effect of accounting restatements on earnings revisions and the estimated cost of capital. *Review of Accounting Studies* 9 (2/3): 337-356.
- Huang, Z., Y. Bai, and C. Li. 2010. Ownership, corporate governance and financial restatement. *Nan Kai Business Review* 13 (5): 45-52.
- International Accounting Standards Board (IASB)*. 2003. IAS 8: Accounting policies, changes in accounting estimates and errors. Available at: <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias8>
- Irani, A. J. and L. E. Xu. 2011. Do stealth restatements convey material information? *Accounting Research Journal* 24 (1): 5-22.
- Jategaonkar, S., L. Lovata, and G. Sierra. 2012. Market reaction to restatements after Sarbanes-Oxley. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* 16 (4): 81-92.
- Jensen, M. C. and R. Ruback. 1983. The market for corporate control: The scientific evidence. *Journal of Financial Economics* 11 (1): 5-50.
- Jiang, H., A. Habib, D. Zhou. 2015. Accounting restatements and audit quality in China. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting* 31: 125-135.
- Jin, Y. and D. Chen. 2009. Changes in corporate governance structure and financial crisis identification: Evidence from China Shenzhen, Shanghai listed companies based on ST. *Economic Review* 6 (2): 57-64.
- Jones, J. 1991. Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research* 29 (2): 193-228.
- Jones, K., G. Krishnan, and K. Melendrez. 2008. Do models of discretionary accruals detect actual cases of fraudulent and restated earnings? An empirical analysis. *Contemporary Accounting Research* 25 (2): 499-531.
- Kalbers L. P. and T. J. Fogarty. 1993. Audit committee effectiveness: An empirical investigation of contribution of power. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 12 (1) 24-49.

- Kinney, W. R. and L. S. McDaniel. 1989. Characteristics of firms correcting previously reported quarterly earnings. *Journal of Accounting and Economics* 11 (1): 71-93.
- Kinney, W. R., Z.-V. Palmrose, and S. Scholz. 2003. *Auditor Independence and Non-Audit Services: What do Restatements Suggest?* Working paper, University of Texas, Austin, TX.
- Kinney, W. R., Z.-V. Palmrose, and S. Scholz. 2004. Auditor independence, non-audit services, and restatements: Was the U. S. government right? *Journal of Accounting Research* 42 (3): 561-588.
- Kravet, T. and T. Shevlin. 2010. Accounting restatements and information risk. *Review of Accounting Studies* 15 (2): 264-294.
- lambert, R., C. leuz, and R. E. verrecchia. 2007. Accounting information, disclosure, and the cost of capital. *Journal of Accounting Research* 36 (2): 385-420.
- Larcker, D. and S. Richardson. 2004. Fees paid to audit firms, accrual choices and corporate governance. *Journal of Accounting Research* 42 (3): 625-658.
- Larcker, D., S. Richardson, and I. Tuna. 2007. Corporate governance, accounting outcomes, and organizational performance. *The Accounting Review* 82 (4): 963-1008.
- Lennox, C. S. and J. Pittman. 2008. *Auditing the Auditors: Evidence on the PCAOB's Inspections of Audit Firms*. Working paper, Hong Kong University of Science and Technology, Hong Kong.
- Li, H. and L. A. Zhou. 2005. Political turnover and economic performance: The incentive role of personnel control in China. *Journal of Public Economics* 89 (9): 1743-1762.
- Li, Y. and Y. Luo. 2017. The contextual nature of the association between managerial ability and audit fees. *Review of Accounting and Finance* 16 (1): 2-20
- Lin, C. et al. 2013. Directors' and officers' liability insurance and loan spreads. *Journal of Financial Economics* 110 (3): 37-60.
- Lin, J. W., J. F. Li, and J. S. Yang. 2006. The effect of audit committee performance on earnings quality. *Managerial Auditing Journal* 21 (9): 921-933.
- Liu, L.-L., K. Raghunandan, and D. Rama. 2009. Financial restatements and shareholder ratifications of the auditor. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 28 (1): 225-240.

- Lo, K., F. Ramos, and R. Rogo. 2017. Earnings management and annual report readability. *Journal of Accounting and Economics* 63: 1-25.
- Ma, L., S. Ma, G. Tian. 2016. Family control, accounting misstatements, and market reactions to restatements: Evidence from China. *Emerging Markets Review* 28: 1-27.
- Mande, V. and M. Son. 2013. Do financial restatements lead to auditor changes? *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 32 (2): 119-145.
- Manne, H. G. 1965. Mergers and the market for corporate control. *Journal of Political Economy* 73 (2): 110-120.
- Marciukaityte, D., S. H. Szewczyk, and R. Varma. 2009. Voluntary vs. forced financial restatements: The role of board independence. *Financial Analysts Journal* 65 (5): 1-15.
- Margetis, S. L. 2004. *Two Essays on Earnings Management: Earnings Management Surrounding Straight and Convertible Debt, and the Intra-Industry Contagion Effect of Earnings Restatements*. PhD Thesis, Department of Finance, College of Business Administration, University of South Florida, USA.
- Meckfessel, M. D. and D. Sellers. 2017. The impact of Big 4 consulting on audit reporting lag and restatements. *Managerial Auditing Journal* 32 (1): 19-49.
- Menon, K. and J. D. Williams. 1994. The use of audit committee for monitoring. *Journal of Accounting and Public Policy* 13 (2): 121-139.
- Moore, E. and R. Pfeiffer. 2004. *The Effects of Financial Statement Restatements on Firms' Financial Reporting Strategies*. Working paper, University of Massachusetts, USA.
- Morck, R., A. Shleifer, and R. Vishny. 1989. Alternative mechanisms for corporate control. *American Economic Review* 79 (4): 842-852.
- Myers, J. N. et al. 2005. *Mandatory Auditor Rotation: Evidence from Restatements*. Working paper, University of Illinois at Urbana-Champaign, USA.
- Myers, L., S. Scholz, and N. Sharp. 2013. *Restating under the Radar? Determinants of Restatement Disclosure Choices and the Related Market Reactions*. Working paper, University of Arkansas, USA.

- Newton, N. J., D. Wang, and M. S. Wilkins. 2013. Does a lack of choice lead to lower quality? Evidence from auditor competition and client restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 32 (3): 31-67.
- Nobes, C. 2006. The survival of international differences under IFRS: Towards a research agenda. *Accounting and Business Research* 36 (3): 233-245.
- Palmrose, Z.-V., V. J. Richardson, and S. W. Scholz. 2004. Determinants of markets reactions to restatement announcements. *Journal of Accounting and Economics* 37: 58-89.
- Palmrose, Z.-V. and S. Scholz. 2004. The accounting causes and legal consequences of non-GAAP reporting: Evidence from restatements. *Contemporary Accounting Research* 21 (1): 139-180.
- Park, J. C. and Q. Wu. 2009. Financial restatements, cost of debt and information spillover: Evidence from the secondary loan market. *Journal of Business Finance & Accounting* 36 (9/10): 1117-1147.
- Penman, S. H. 2003. The quality of financial statements: Perspectives from the recent stock market bubble. *Accounting Horizons* 17 (Supplement): 77-96.
- Plumlee, M. and T. L. Yohn. 2010. An analysis of the underlying causes attributed to restatements. *Accounting Horizons* 24 (1): 41-64.
- Pozen, R. 2007. The SEC's fuzzy math. *Wall Street Journal* (March 23): A11.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2007. *An Audit of Internal Control over Financial Reporting That is Integrated with an Audit of Financial Statements*. Auditing Standard No. 5. Washington, DC: PCAOB.
- Raghunandan, K., W. J. Read, and J. S. Whinesant. 2003. Initial evidence on the association between nonaudit fees and restated financial statements. *Accounting Horizons* 17 (3): 223-234.
- Rich, K. T. and J. X. Zhang. 2016. Municipal accounting restatements and top financial manager turnover. *Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management* 28 (2): 222-249.
- Richardson, S., I. Tuna, and M. Wu. 2002. *Predicting Earnings Management: The Case of Earnings Restatements*. Working paper, University of Pennsylvania, Philadelphia, USA.

- Robbani, M. G., S. Anantharaman, and R. Bhuyan. 2006. Financial restatements and their impact on stock prices: Evidence from the US financial markets. *Southwest Business and Economics Journal* 14: 53-62.
- Schmidt, J. 2012. Perceived auditor independence and audit litigation: The role of nonaudit services. *The Accounting Review* 87 (3): 1033-1065.
- Schmidt, J. and M. Wilkins. 2013. Bringing darkness to light: The influence of audit quality and audit committee expertise on financial statement restatement transparency. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 32 (3): 221-244.
- Scholz, S. 2008. *The Changing Nature and Consequences of Public Company Financial Restatements: 1997-2006*. Washington, DC: Department of the Treasury.
- Schwert, G. W. 2000. Hostility in takeovers: In the eyes of the beholder? *Journal of Finance* 55 (6): 2599-2640.
- SFAS No. 154. 2005. Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No. 154: Accounting changes and error corrections. Available at: http://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1218220125351&acceptedDisclaimer=true
- Shivdasani, A. 1993. Board composition, ownership structure and hostile takeovers. *Journal of Accounting and Economics* 16 (1/3): 167-198.
- Srinivasan, S. 2005. Consequences of financial reporting failure for outside directors: Evidence from accounting restatements and audit committee members. *Journal of Accounting Research* 43 (2): 291-334.
- Subramanyan, K. R. 1996. The pricing of discretionary accruals. *Journal of Accounting and Economics* 22 (1/3): 249-81.
- Sue, S.-H., C.-L. Chin, and A. L.-C. Chan. 2013. Exploring the causes of accounting restatements by family firms. *Journal of Business Finance & Accounting* 40 (9/10): 1068-1094.
- Sunder, S. 2009. IFRS and the Accounting Consensus. *Accounting Horizon* 23 (1): 101-111.
- Teoh, S. H., I. Welch, and T. J. Wong. 1998a. Earnings management and the underperformance of seasoned equity offerings. *Journal of Financial Economics* 50 (1): 39-99.

- Teoh, S. H., I. Welch, and T. J. Wong. 1998b. Earnings management and the long-run performance of initial public offerings. *Journal of Finance* 53 (6): 1935-1974.
- The Institute of Internal Auditors (IIA). 2002. *Taking Governance to the Next Level', Tone at the Top*. June, Altamonte Springs, FL.
- Turner, L. 1999. *20th Century Myths*. Speech delivered at New York University, November 15. Available at:
<https://www.sec.gov/news/speech/speecharchive/1999/spch323.htm>
- U.S. Government Accountability Office (GAO). 2006. *Financial Restatements: Update of Public Company Trends, Market Impacts, and Regulatory Enforcement Activities*. Report 06-678. Washington, DC: Government Printing Office.
- U.S. Government Accounting Office (GAO). 2002. *Financial Statements Restatement: Trends, Market Impacts, Regulatory Responses and Remaining Challenges*. Report 03-138. Washington, DC: Government Printing Office.
- Wang, T.-S., Y.-M. Lin, and C.-F. Chao. 2013. Board independence, executive compensation and restatement. *Applied Financial Economics* 23 (11): 963-975.
- Wang, X. and M. Wu. 2011. The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective. *China Journal of Accounting Research* 4 (4): 167-196.
- Wiedman, C. I. and K. B. Hendricks. 2013. Firm accrual quality following restatements: A signaling view. *Journal of Business Finance & Accounting* 40 (9/10): 1095-1125.
- Wilson, W. 2008. An empirical analysis of the decline in the information content of earnings following restatements. *The Accounting Review* 83 (2): 519-548.
- Wu, B. et al. 2016. Managing reputation loss in China: In-depth analyses of financial restatements. *Chinese Management Studies* 10 (2): 312-345.
- Wu, M. 2002. *Earnings Restatements: A Capital Market Perspective*. Working paper, New York University, USA.
- Yu, P. 2007. Ownership structure and financial restatements: Evidence from listed companies. *Economic Research* 9: 134-144.

The Characteristics of Financial Restatements in the Egyptian Listed Companies

An Empirical Study

Helal Abd-elfattah Afify

Associated Professor, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Zagazig University, Zagazig, Egypt

Abstract

This paper aims to examine the characteristics of restating financial statements in the Egyptian environment. In particular, I examine different characteristics that include: earnings quality, board of director's structure, ownership structure, role of Accountability State Authority (ASA), audit committee effectiveness, auditor's opinion, audit quality, leverage, profitability, and firm size. Using a sample of listed non-financial Egyptian firms, with 323 firm-year observations, including 46 observations of firms restated their financial statements, over the period 2013-2015, the empirical results of logistic regression model provide evidence that there is a negative relationship between earnings quality, board independence, audit committee independence, audit committee meetings, firm size characteristics and financial restatements. The results also indicate that characteristics of CEO duality, performing audit by ASA, audit committee size, qualified auditor's opinion, and firm profitability are positively related to financial restatements.

Keywords: Financial Restatements, Earnings Quality, Discretionary Accruals, Corporate Governance, Board of Director's Structure, Ownership Structure, Audit Committee, Auditor's Opinion, Audit Quality.